

مؤقت

مجلس الأمن

السنة السادسة والسبعون

الجلسة ٨٨٧٩

الخميس، ١٤ تشرين الأول/اكتوبر ٢٠٢١، الساعة ١٥/٠٠

نيويورك

الرئيس	السيد كيماني	(كينيا)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد نيبنزيا
	إستونيا	السيد يورغنسن
	أيرلندا	السيدة بيرن ناسون
	تونس	السيد بن لاغة
	سانت فنسنت وجزر غرينادين	السيدة كنغ
	الصين	السيد غنغ شوانغ
	فرنسا	السيدة غاسري
	فييت نام	السيد دانغ
	المكسيك	السيد دي لا فوينتي راميرس
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السيد كاريوكي
	النرويج	السيدة يول
	النيجر	السيد أوغي
	الهند	السيد تيرومورتي
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيد دي لورانتس

جدول الأعمال

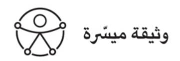
رسالتان متطابقتان مؤرختان ١٩ كانون الثاني/يناير ٢٠١٦ موجهتان إلى الأمين العام ورئيس مجلس الأمن من الممثلة الدائمة لكولومبيا لدى الأمم المتحدة (S/2016/53)

تقرير الأمين العام عن بعثة الأمم المتحدة للتحقق في كولومبيا (S/2021/824)

21-28843 (A)







افتُتِحت الجلسة الساعة ١٠/٠٥.

إقرار جدول الأعمال

أُقر جدول الأعمال.

رسالتان متطابقتان مؤرختان ١٩ كانون الثاني/يناير ٢٠١٦ موجهتان إلى الأمين العام ورئيس مجلس الأمن من الممثلة الدائمة لكولومبيا لدى الأمم المتحدة (S/2016/53).

تقرير الأمين العام عن بعثة الأمم المتحدة للتحقق في كولومبيا (S/2021/824)

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): وفقا للمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو ممثل كولومبيا إلى المشاركة في هذه الجلسة.

باسم المجلس، أرحب بفخامة السيدة مارتا لوسيا راميرس، نائبة الرئيس ووزيرة الخارجية لكولومبيا، وأطلب إلى موظف المراسم أن يرافقها إلى مقعدها على طاولة المجلس.

ووفقا للمادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو مقدمي الإحاطات التالية أسماؤهم إلى المشاركة في الجلسة: السيد كارلوس رويس ماسيو، الممثل الخاص للأمين العام ورئيس بعثة الأمم المتحدة للتحقق في كولومبيا؛ والسيدة بيبيانا بينياراندا، منسقة "الفراشات ذات الأجنحة الجديدة" وممثلة النساء الكولومبيات من أصل أفريقي في المنتدى الخاص المعني بالشؤون الجنسانية؛ والسيدة دانييلا سوتو، قائدة الشباب في المجلس الإقليمي للسكان الأصليين في كاوكا.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

أود أن أسترعي انتباه أعضاء المجلس إلى الوثيقة S/2021/824، التي تتضمن تقرير الأمين العام عن بعثة الأمم المتحدة للتحقق في كولومبيا.

أعطي الكلمة الآن للسيد رويس ماسيو.

السيد رويس ماسيو (*تكلم بالإنكليزية*): أشكركم، سيدي الرئيس، على هذه الفرصة لتقديم آخر تقرير للأمين العام عن كولومبيا (S/2021/824) واطلاع مجلس الأمن على آخر التطورات في البلد منذ صدور التقرير.

(تكلم بالإسبانية)

يسرني أن أكون في القاعة لتقديم التقرير برفقة السيدة مارتا لوسيا راميرس، نائبة الرئيس ووزيرة الخارجية لكولومبيا. ويسرني جدا أيضا أن أكون مع قائدة السكان الأصليين دانييلا سوتو والزعيمة الكولومبية الأفريقية بيبيانا بينياراندا، وهما امرأتان تحكي أصواتهما قصة التحديات التي تواجهها المجموعات العرقية في المناطق المتأثرة بالصراعات وكفاحها اليومي لبناء السلام.

إننا نقترب من الذكرى السنوية الخامسة للاتفاق النهائي التاريخي لإنهاء الصراع وبناء سلام مستقر ودائم، بين الدولة الكولومبية والقوات المسلحة الثورية الكولومبية – الجيش الشعبي السابقة. وكما قال الأمين العام، هذه فرصة للتأمل في مقدار ما حققناه في الثلث الأول من الفترة المتوقعة لتنفيذه. وهي فرصة أيضا لتجديد التزامنا بالمثابرة، كل يوم، نحو بناء السلام.

أظهرت لنا الأحداث الأخيرة الإمكانات الكاملة لتنفيذ اتفاق يركز على الضحايا. وأتكلم، على سبيل المثال، عن إنشاء مقاعد في مجلس النواب للسماح للكولومبيين في المناطق الأكثر تضررا بالصراع بالمشاركة بنشاط في المناقشة الديمقراطية، وكذلك في التقدم الذي لا شك فيه والذي أحرزه النظام الشامل للحقيقة والعدالة والجبر وعدم التكرار، محيث ما انفك يعمل على احترام حقوق الملايين من الضحايا وتعزيز المصالحة الوطنية.

إن ما نراه اليوم نتيجة للالتزام والجهود التراكمية التي تقوم بها الأطراف والمجتمع المدني ومختلف كيانات الدول والمجتمع الدولي، بما في ذلك مجلس الأمن، والتي أصرت كلها على وجوب تنفيذ ما تم الاتفاق عليه. وأود أن أشدد على كلمة "التراكمية" لأن الخطوات التي اتخذت خلال هذه السنوات الخمس تمكننا من مواصلة السير، حتى في ظل تحديات هائلة، على طريق بناء السلام.

إن الحفاظ على ما تم إنجازه، وإحراز تقدم بشأن المهام المعلقة، والتغلب على تحديات التنفيذ، كله سيتوقف إلى حد كبير على قدرات الطرفين على تنفيذ جميع عناصر اتفاق السلام. ولن يكون تنفيذها بمعزل عن غيرها كافيا للقضاء على العوامل التي أدت إلى عقود من الصراع المسلح، وضمان الإمكانات التحويلية للاتفاق.

(تكلم بالإنكليزية)

قبل بضعة أسابيع، سافرت إلى ميتا، وهي مقاطعة زارها المجلس في عام ٢٠١٧. ومن الجدير بالذكر أن ميتا كانت معقلا مهما للقوات المسلحة الثورية الكولومبية – الجيش الشعبي، وتستضيف اليوم أكثر من واحد من بين كل عشرة من أعضائها السابقين. وتوضح تجاربهم ما سار على ما يرام من الأمور، وما يحتاج إلى تحسين، والتحديات التي تواجه عملية إعادة الإدماج وتنفيذ الاتفاق على نطاق أوسع.

وقد تحدثت هناك إلى مقاتلين سابقين يزرعون البن وأنشأوا مخبزا في إحدى مناطق إعادة الإدماج. وفي منطقة أخرى، زرعوا الأفوكادو. واتضح لي أن الجهود الجماعية لتعزيز إعادة الإدماج في السنوات الأولى من العملية كانت حاسمة لغرس الأمل في نفوس آلاف الرجال والنساء الذين ما زالوا يراهنون على السلام حتى يومنا هذا. ولا يزال تصميمهم على المضي قدما بمبادراتهم الإنتاجية بينا، وكذلك رغبتهم في أن يكونوا أعضاء فاعلين في مجتمعاتهم وأن يشاركوا في الممارسة السياسية المحلية وصنع القرار، على النحو المتوخى بوضوح في اتفاق السلام.

ولكن، كما قالت إحدى قياديات المقاتلين السابقين في ميتا:

”قد تتعرض جهود كثيرة واستثمارات كثيرة للخطر الآن. ولحماية المكاسب التي تحققت بشق الأنفس، يلزم اتخاذ إجراءات حاسمة بشأن مسائل مثل الأراضي والإسكان وتوليد الدخل المستدام والأمن“.

وإلا فإنها تخشى أن يظل المقاتلون السابقون مجبرين على التنقل بحثا عن فرص أفضل وللحفاظ على حياتهم. وتُذكرنا الخصال القيادية التي تظهرها المقاتلات السابقات، فضلا عن خصال القياديات الاجتماعيات مثل السيدة بينياراندا والسيدة سوتو، بأن مشاركتهن الكاملة وتنفيذ نهج الاتفاق المراعي للمنظور الجنساني المنصوص عليه في الاتفاق شرط ضروري لبناء السلام.

وهناك توافق واسع في الآراء، بعد مرور خمس سنوات على بدء التنفيذ، بشأن الدور الأساسي الذي تؤديه الأراضي في ترسيخ عملية إعادة الإدماج، لا سيما فيما يتعلق بالمبادرات الإسكانية والإنتاجية. وقد لمست خلال زيارتي التحديات التي تواجه المشاريع التي تعتمد اعتمادا كبيرا على الأراضي وقلق المقاتلين السابقين وترددهم في استثمار موارد إضافية بسبب عدم اليقين، فضلا عن إحباطهم إزاء تجاوزات التكاليف، إذ أنهم يعملون على أراض مستأجرة. ويجدر تكثيف الجهود الكبيرة التي تبذلها الحكومة لشراء أراض للمناطق الإقليمية السابقة للتدريب وإعادة الإدماج حتى تترسخ فعليا مساعي المزيد من المقاتلين السابقين في جميع أنحاء البلد.

وبمرور الوقت، أصبح واضحا بشكل متزايد أن ثمة حاجة إلى تحولات أعمق لتعزيز عملية إعادة الإدماج والعناصر الأخرى التي بدأ تفعيلها خلال هذه السنوات الخمس، بما في ذلك في إطار برامج التنمية الإقليمية وبرنامج استبدال المحاصيل غير المشروعة. وعلى الرغم من أن المراحل الأولى كانت مثمرة، فإن نجاح الاستثمارات الأولية على المدى الطويل يتوقف على تحقيق وعد الاتفاق بإعادة تشكيل المناطق الريفية في كولومبيا بتوفير فرص للتنمية المستدامة وإتاحة خدمات الدولة ومؤسساتها للمجتمعات المحلية التي لم تتحقق توقعاتها بعد. وتحقيقا لتلك الغاية، فإن مواصلة تنفيذ الإصلاح الريفي الشامل وتحقيق تقدم في التصدي لمشكلة المخدرات غير المشروعة سيكون أمرا أساسيا.

ما زلنا نتابع المسائل الأمنية في مختلف المناطق بقلق بالغ. والأمر الذي يشكل تحديا بشكل خاص هو أن ذات المناطق التي أعطيت الأولوية لتنفيذ الاتفاق – من ميتا إلى أنتيوكيا، من ساحل المحيط الهادئ إلى كاتاتومبو – هي المناطق التي تواجه أسوأ الحالات.

فقد لقي حتى الآن ٢٩٦ رجلا وامرأة ممن ألقوا أسلحتهم بحسن نية حتفهم، ويرجع ذلك أساسا إلى أعمال الجهات الفاعلة المسلحة غير القانونية والمنظمات الإجرامية. ولا تزال المجتمعات المحلية المتضررة من النزاع والمقاتلون السابقون والقادة الاجتماعيون يتحملون وطأة أعمال الجهات المسلحة غير المشروعة التي تستغل الوجود المحدود للدولة والفقر والاقتصادات غير المشروعة. وتتضرر مجتمعات المواطنين الكولومبيين المنحدرين من أصل أفريقي ومجتمعات السكان الأصليين بشكل غير متناسب من جميع أنواع العنف، من قتل لزعاماتها إلى عمليات التشريد والحبس. وتتطلب هذه الحالة التنفيذ العاجل والمتزامن لجميع أحكام الاتفاق المتعلقة بالضمانات الأمنية.

وفي ضوء التهديدات الهائلة التي تواجهها هذه المناطق، ينبغي للحكومة وكيانات الدولة أن تستخدم على نحو أفضل الآليات التي أنشأها الاتفاق نفسه، بما في ذلك اللجنة الوطنية المعنية بالضمانات الأمنية، لوضع تدابير فعالة للحد من العنف. ومن الواضح أن التقدم الذي أحرزته الوحدة الوطنية للحماية في الموافقة على المئات من طلبات الحماية المعلقة التي قدمها مقاتلون سابقون تطور جدير بالترحيب. والإسراع بتنفيذ التدابير الأمنية التي تمت الموافقة عليها أمر بالغ الأهمية الآن.

لقد أدت نهاية النزاع مع القوات المسلحة الثورية الكولومبية – الجيش الشعبي، إلى إجراء أقل الانتخابات عنفا وأكثرها إقبالا على التصويت في كولومبيا منذ عقود، وذلك في عام ٢٠١٨. وتلك المحطة التاريخية دليل على العلاقة التي لا يمكن إنكارها بين تعزيز الديمقراطية والسلام الدائم ومن حق الكولومبيين أن يتمكنوا، مرة أخرى، من المشاركة على نطاق واسع وبأمان في الانتخابات المقبلة.

وفي هذه المرة، وبفضل اتفاق السلام، تتاح فرصة جديدة هامة في المناطق الـ ١٦ المتضررة من النزاع حيث ستسنح للسكان المحليين فرصة انتخاب مرشحيهم للدوائر الانتخابية الانتقالية الخاصة للسلام. ولن يتطلب ذلك مجرد ضمانات من الدولة لكفالة المشاركة السياسية على قدم المساواة، بل إنه يقتضي أيضا التزاما حقيقيا من جميع الأطراف الفاعلة بتعزيز حملة انتخابية تدار بمسؤولية وتقوم على الاحترام وتخلو من الوصم.

وينبغي لنا جميعا أن نتذكر، إلى جانب اقتراب موعد الانتخابات، أنه لا تزال هناك طرق عديدة يمكن بها لعملية السلام أن تواصل تعزيز الديمقراطية الكولومبية وتعميقها، ولا سيما من خلال تنفيذ الأحكام الرئيسية المعلقة في قسم الاتفاق المتعلق بالمشاركة السياسية.

(تكلم بالإسبانية)

حتى في خضم التحديات الكبيرة، لا تزال عملية السلام الكولومبية تبين، بأمثلة بليغة، فوائد إنهاء النزاع من خلال إبرام اتفاق عن طريق التفاوض وفوائد مواصلة التركيز على حقوق الضحايا.

وفي الأسبوع الماضي، عقد الطرفان اجتماع مائدة مستديرة إثنية في المجلس الوطني لإعادة الإدماج، أثق في أنه سيكون عاملا أساسيا في دفع عملية إعادة إدماج المقاتلين السابقين من السكان الأصليين والكولومبيين المنحدرين من أصل أفريقي، بما يتماشى مع احتياجاتهم المحددة.

وبالمثل، ما زلنا نشهد، بفضل الاتفاق النهائي، بوادر ذات أهمية عملية ورمزية عميقة تُظهر التزام من حملوا السلاح في الماضي. فقبل بضعة أيام، ونتيجة للجهد الجماعي الذي بذلته الحكومة والمقاتلون السابقون وبدعم من المجتمع الدولي، سلمت منظمة Humanicemos DH – وهي منظمة إنسانية لإزالة الألغام تتألف من أعضاء سابقين في القوات المسلحة الثورية الكولومبية – الجيش الشعبي – أول منطقة خالية من الألغام، في كاكيتا، وهي مقاطعة هامة في كولومبيا، ستعاد الآن إلى إحدى جماعات السكان الأصليين.

ويسرني كذلك أن أبلغكم بأن المحكمة الدستورية مددت ولاية لجنة تقصي الحقائق. ويعترف ذلك الحكم بتأثير الجائحة على عمل اللجنة وأهمية أن يكون لديها الوقت والموارد اللازمة لمواصلة سماع أصوات من عانوا من الحرب بشكل أكثر مباشرة. وإنني على ثقة من أن التأييد الواسع النطاق لهذا القرار سيساعد على بناء توافق في الآراء

بشأن أهمية التوصيات التي ستقدمها اللجنة في تقريرها لكفالة عدم تكرار أهوال الماضي أبدا.

والآن، وبينما تجري مناقشة ميزانية عام ٢٠٢٢، فإنه يمكن للحكومة والكونغرس إعادة تأكيد التزامهما بالسلام من خلال كفالة أن يكون لدى اللجنة والمكونات الأخرى للاتفاق الموارد اللازمة لمواصلة عملها وتعزيزه.

في الختام، أود أن أقول إنني أعتز بعمل كل عضو في بعثة الأمم المتحدة للتحقق في كولومبيا لدعم الأطراف في الوفاء بالتزاماتها، وذلك سواء فيما يتعلق بوقف إطلاق النار أو إلقاء السلاح أو العمل الحالي على تصميم آلية للتحقق من جزاءات الجهاز القضائي الخاص من أجل السلام. وقد ظللنا نستلهم باستمرار، خلال هذه السنوات الخمس، من مثابرة المجتمع الكولومبي في عملية انتقاله إلى السلام. والآن، إذ نبدأ مرحلة رئيسية في توطيد العملية، أشكر المجلس على ثقته المستمرة التي ستظل بلا شك دعامة أساسية لتقديم الدعم إلى كولومبيا.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*)**:** أشكر السيد رويس ماسيو على إحاطته.

أعطي الكلمة الآن للسيدة بينياراندا.

السيدة بينياراندا (*تكلمت بالإسبانية*)**:** أتقدم بتحيات ودية إلى كل عضو في مجلس الأمن. اسمي بيبيانا بينيراندا سيبولفيدا، وأنا امرأة سوداء مناهضة للعنصرية. وأنا منسقة "الفراشات ذات الأجنحة الجديدة" في مقاطعة بوينافينتورا، وأمثل النساء السود والمنحدرات من أصل أفريقي ونساء رازال وبالينكيرا في المنتدى الخاص المعني بالشؤون الجنسانية من أجل كفالة تنفيذ نهج جنساني شامل فيما يتعلق بالاتفاق النهائي لإنهاء النزاع وإحلال سلام مستقر ودائم – نهج يبني السلام للجميع ويحمي حقوق الإنسان.

وأشكر بحرارة الرئاسة الكينية لمجلس الأمن لدعوتها لي للمشاركة في هذه الجلسة الهامة. وأقدم لممثلي كولومبيا تحياتي معربا لهم عن التضامن مع الحالة التي نعيشها في بلدنا. وأشكر أولئك الذين يهتمون بالمسائل الكولومبية في سياق مفهوم أوبونتو.

لقد سمع أعضاء المجلس الكثير عن كولومبيا، عن اتفاق السلام والمشاكل الاجتماعية والجماعات المسلحة التي توطدت في بلدنا، وهي أمور يغذيها تاريخ من العنف المنهجي الذي بدأ مع الفترة الاستعمارية واستمر حتى اليوم. ويدرك أعضاء المجلس أن القطاعين العام والخاص في كولومبيا يعجان بالفساد والاتجار بالمخدرات، وهما يساهمان بذلك في إراقة الدماء في البلد، مما أدى إلى نشوب حرب استمرت لسنوات عديدة لدرجة أنني لا أتذكر يوما واحدا كنت أعلم فيه أنني لم أسمع فيه أخبار الحرب والموت.

وأود أن أوضح أنه على الرغم من أن العنف ينظم علاقات القوة في كولومبيا، فإن اتفاق السلام مهم بالنسبة لنا في المجتمعات التي تعيش مع العنف أو التخلي عن أراضيها أو الطرد القسري منها. وتتمثل القوة الرئيسية لاتفاق السلام هذا في أنه استمع إلى أصوات ومقترحات سكان الريف والنساء والشعوب الإثنية والشباب والأشخاص من مختلف الميول الجنسانية والجنسية. بيد أن أسوأ نقاط ضعفه هي أننا مجتمع حكومته غائبة بشكل مؤسف، ومنقسمة وعنصرية. وهي حكومة تحاكي الديمقراطية ولا تزال تعتقد أن العنف هو السبيل لتنظيم علاقات القوة، كما تجلى في الاضطرابات الاجتماعية التي وقعت هذا العام.

وقد افتقرت هذه الحكومة إلى المكانة اللازمة للامتثال التام لمطالب اتفاق السلام، على الرغم من أن الاتفاق كان يمثل الرغبة النهائية للمجتمعات العرقية والشعوب في كولومبيا. وما جاء في الاتفاق ليس هو ما طلبته القوات المسلحة الثورية الكولومبية – الجيش الشعبي، المنحلة الآن، من الرئيس السابق سانتوس كالديرون، بل إنه ما يريده الشعب: الأقاليم والأرض والإسكان وتناول الطعام بشكل جيد والعيش في سلام وشرب المياه النظيفة وتلقي التعليم والحصول على الرعاية الصحية وتربية الحيوانات ورعاية الأرض. فهل هذه مطالب مبالغ فيها؟

وعلى الرغم من استمرار تجدد الحروب والنزاعات بين الجماعات المسلحة، والمصالح عبر الوطنية في الأقاليم والاستجابة الضعيفة

أو المجردة لحكومة غائبة، فإن القدرة التحويلية لمن يريدون السلام ويدعمونه موجودة حقا؛ ليس في الاتفاق فحسب، بل هي أيضا ما نسعى إلى البناء عليه يوميا، بدون علم طبقة سياسية لا تهتم إلا بمصالحها ومصالح عائلاتها ونقاباتها وحلفائها.

وأود أن أعرب عن القلق إزاء انعدام الأمان لقادة السلام والموقّعين عليه، حيث يتلقون رسائل تهديد كل يوم، والمخاطر تتزايد. وفيما يتعلق بمسألة الجنسانية تحديدا، نشعر بالقلق لأنه لم يتم إحراز أي تقدم في"الفصل المتعلق بالجوانب الإثنية"، ولا سيما المسائل المتصلة بالشعوب السوداء الأصلية في كولومبيا. وبالرغم من أن الحكومة قد طرحت عمليات لإعادة تسجيل الأراضي، فقد توضح أن هذه الأحكام المتعلقة بالأراضي الصادرة لصالح الشعوب الأصلية والسكان السود هي جزء من اتفاقات سابقة، وليست جزءا من تنفيذ اتفاق السلام. وإن مسألتي الاستئصال وعدم امتثال الحكومة من الأمور المثيرة للقلق.

ويساورنا القلق أيضا فيما يتعلق بـ"الفصل المتعلق بالجوانب الإثنية"، لأن النهج الجنساني الذي يجري تطبيقه ليس مناهضا للعنصرية. وفي الواقع، يمكننا القول إن الدولة تطبق عمليات عنصرية لأنها لا تعلم بنزع ملكية الذي تعرضت له الشعوب العرقية. ولا تعالج في أي مكان الاحتياجات الحقيقية الملموسة للنساء السود من مجتمعات الكولومبيين المنحدرين من أصل أفريقي ومجتمعات الرايزال والبالينكيرو والسكان الأصليين والغجر. ونحن، النساء السود، نراهن على الحياة، ،نرى أنفسنا كمعلمات للسلام، نحفر خنادقنا بأنفسنا، ونسير، ونحدد خطتنا، وندافع عن الأرض. ونحن نجعل التعاطف أمرا حقيقيا ومؤثرا من خلال "الكومادريو" – الترابط الأنثوي – ونحول ألمنا إلى إبداع.

ونحن بحاجة إلى أن تغادر الجماعات المسلحة أراضينا، ونحتاج إلى استعادة التضامن في أحيائنا وتقوية الروابط الأخوية التي كانت توحدنا أو إنشاء روابط جديدة من القطع المتبقية وتعزيز دوائر المعرفة ومساحات الشفاء وحكمة الأجداد. ونحن بحاجة إلى وضع سياسة محاربة الجماعات المسلحة وينبغي أن تصبح سياسة المصالحة حقيقة واقعة في بلدنا. ونحن بحاجة إلى الاعتراف بالحقوق والاستقلال الذاتي الإقليمي لسلطات السكان السود والشعوب الأصلية في كولومبيا، ونحتاج إلى أن يكون "الكومادريو" رمزا للشفقة. ونحن بحاجة إلى مسار محدد لإعادة دمج المقاتلين السابقين والأطراف الموقعة على السلام من السكان السود والشعوب الأصلية، ونحتاج إلى وقف العنف الذي يؤثر بشكل غير متناسب على الأقاليم العرقية وسلطاتها وقادتها ومجتمعاتها المحلية.

ونحن بحاجة إلى أن يواصل مجلس الأمن، بوصفه أرفع ممثلي المجتمع الدولي، الإيمان بنا، في كولومبيا، لمواصلة دعمنا حتى يصبح التحول والإدماج والإنصاف والسلام حقيقة واقعة، وحتى نتمكن نحن، المجتمعات والشعوب الأصلية والعرقية وتلك المنحدرة من أصل أفريقي، وقبل كل شيء النساء، من مواصلة العمل مع المجلس لإحراز تقدم بشأن "الفصل المتعلق بالجوانب الإثنية" من اتفاق السلام وضمان تنفيذه الشامل من منظور جنساني مناهض للعنصرية. وعلينا، نحن الكولومبيين، أن نواصل العمل لبناء سلام مناهض للعنصرية ومحايد عرقياً وإثنيا ويعترف بالشعوب الأصلية السوداء في أقاليمهم، وسلطاتهم، ونظرتهم للعالم ونظرتهم للحياة. فالسلام في كولومبيا إما أن يكون مناهضا للعنصرية أو إنه لن يتحقق.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أشكر السيدة بينياراندا على إحاطتها.

أعطي الكلمة الآن للسيدة سوتو.

السيدة سوتو (*تكلمت بالإسبانية*): أبعث لكم بأحر تحياتي، سيدي الرئيس. اسمي دانييلا سوتو بينتو. أنا امرأة من جماعة ناسا، وهي من الشعوب الأصلية في بلدية كالدونو، في مقاطعة كاوكا. وأنا جزء من عمليات قيادة الشباب والمرأة في المجلس الإقليمي للسكان الأصليين في كاوكا، ومنذ أن كنت مراهقة، أعمل من أجل الدفاع عن حقوق الإنسان وحقوق الشعوب الأصلية.

وأوجه تحياتي لجميع الحاضرين في قاعة مجلس الأمن اليوم. وأتقدم بشكر خاص للسفير الكيني على دعوته للمشاركة في هذه الجلسة.

وأود أن أبدأ بالتعليق أنه عندما بدأت المحادثات للتوصل إلى اتفاق سلام بين القوات المسلحة الثورية الكولومبية – الجيش الشعبي والحكومة الكولومبية، كان هناك شعور بالأمل في البلد. ومن المحزن أن هذا الشعور لم يدم سوى بضعة أشهر بعد توقيع الاتفاق. وفي مناطق مثل أراضينا، في بلدية كالدونو، التي زارها مجلس الأمن في عام ٢٠١٩، كنا ننتظر بفارغ الصبر إلقاء السلاح والسلام الذي طال انتظاره. لقد عانينا دائما من هجمة الحرب مباشرة في أراضينا، وفي بيوتنا، بل في أجسادنا.

ولقد منحنا اتفاق السلام الأمل باقتراح حلول هيكلية لمشكلة التفاوت الاجتماعي في كولومبيا، ومعالجة مسائل هامة بالنسبة لنساء الشعوب الأصلية، مثل الحصول على الأراضي. غير أن الحالة الراهنة لتنفيذ اتفاق السلام في كولومبيا تبعث على القلق. ورغم أننا نرى أن إلقاء السلاح من جانب القوات المسلحة الثورية الكولومبية – الجيش الشعبي المنحلة والمبادرات الريادية لإعادة دمج أعضاء تلك المجموعة كان أمرا إيجابيا، إلا أن الامتثال لاتفاق السلام كان ضئيلا فيما يتعلق بنقاط مثل الإصلاح الريفي الشامل واستبدال المحاصيل المستخدمة بصورة غير مشروعة والتنفيذ الكامل لـ ”الفصل المتعلق بالجوانب الإثنية“ من اتفاق السلام وما يركز عليه بشأن مسألة المساواة بين الجنسين. ويزيد عدم الامتثال هذا من ظروف عدم المساواة والعنف في الأقاليم، ولا سيما بالنسبة للنساء والشباب.

والنساء والشباب هم الذين تنتهك حقوقهم أكثر من غيرهم. وفي كاوكا، أدى عدم الامتثال لاتفاق السلام بشأن مسائل مثل الإصلاح الريفي واستبدال المحاصيل غير المشروعة، في جملة أمور، إلى زيادة في زراعة المحاصيل غير المشروعة هناك، وبالتالي إلى زيادة في إعادة تشكيل الجماعات المسلحة والمنشقين وغيرهم ممن يقاتلون من أجل السيطرة على الأراضي وتجارة المخدرات من خلال المناورات الحربية التي تستنزف مجتمعاتنا.

أتذكر عندما كنت طفلة، في منطقتي، كانت جدتي تأخذني دائما لقطف أوراق الكوكا. وكما يعلم أعضاء المجلس، فإن الكوكا بالنسبة لشعبي نبات مقدس. واليوم أرى بحزن وعجز كيف أسيء استخدام شيء مقدس جدا لتوليد العنف والنزاع في البلد.

ولا يزال النزاع المسلح محتدما في أجزاء كثيرة من كولومبيا. وفي أراضينا، يجري التجنيد القسري والإيديولوجي لصبيان وفتيات لا تتجاوز أعمارهم ١٣ عاما في صفوف هذه الجماعات المسلحة. وبالمثل، يجري تجنيد الشباب والنساء أو اختيارهم عبر كامل سلسلة أعمال الاتجار بالمخدرات. وفي بعض أجزاء كاوكا، تجاوز عدد الأطفال والشباب المجندين ٦٠٠ في الشهرين الماضيين، على سبيل المثال، في إقليم كانتون. وكثير من هؤلاء الأطفال والشباب إناث. وتُستمال النساء أيضا للعمل في إعداد وجبات الطعام، ولكن الأمر الأكثر إهانة هو استمالهن للاسترقاق الجنسي أو البغاء.

وبالإضافة إلى ذلك، يمثل وجود جماعات مسلحة في أراضينا تهديدا مباشرا لنساء الشعوب الأصلية، نظرا لحالات التحرش والاعتداء الجنسي العديدة التي يتعرضن لها. ويجب على النساء اللاتي يقاومن كل ذلك أن يخترن إما البقاء في الإقليم على الرغم من التهديدات أو أن يتشردن من أراضينا للعيش في المدن، مما قد يؤدي إلى التعرض لأشكال أخرى من العنف والضعف. وفي هذه الحرب، لا تزال القيادات النسائية التي تعارض النظام تتعرض للقتل. فقد قُتلت هذا العام أكثر من تسع قائدات من نساء الشعوب الأصلية دفاعا عن أراضيهن في مقاطعة كاوكا – وهو خطر مماثل للمخاطر التي تتعرض لها القيادات النسائية في أقاليم أخرى.

وكانت هؤلاء القتيلات محافظات وحارسات من السكان الأصليين ومتحدثات رسميات وزوجات وأمهات وبنات. وصباح هذا اليوم، قُتلت زميلة أخرى من السكان الأصليين، تدعى ماريا ستيفانيا مونيوس، وابنة أخيها في بلدية بوينس آيرس في كاوكا – بالإضافة إلى زميلات أخريات قتلن في تموز /يوليه. ولهذه الجرائم تداعيات كثيرة على الأسر والمجتمعات المحلية والمنظمات التي كانت الضحايا تتولى قيادتها. وعلاوة على ذلك، تؤدي أيضا إلى عدم الاستقرار والتخويف فيما يتعلق

بالعمليات التي نكافح، باعتبارنا نساء، من أجل تحقيقها على الرغم من القيود والتهديدات العديدة.

ومشاركتنا، باعتبارنا نساء، في بناء السلام يجب أن تتمتع بالضمانات والظروف الأمنية اللازمة إذا أردنا أن نضطلع بعملنا بنهج متمايز. وفي ممارستي للحق في الاحتجاج الاجتماعي، كدت أُقتل في ٩ أيار/مايو في حادث أطلق فيه مدنيون مسلحون النار على المظاهرة بحضور أفراد قوات الأمن العام في كالي. وأصبت في الجزء السفلي من بطني. وعندما وصلت إلى المستشفى، كنت فاقدة للوعي وفي حالة صدمة. وأُدخلت إلى غرفة الطوارئ بفرصة ضئيلة للنجاة، لكنني تمكنت من البقاء على قيد الحياة.

غير أن ما حدث أضعف عملية القيادة في مجتمعي، وتعرضت عملية قيادة نساء الشعوب الأصلية للترهيب، إذ يخشين التعرض للتهديد أو الاضطهاد أو التعرض لنفس المحنة التي تعرضت لها. وعلى الرغم من هذه الحالة، تقوم النساء، ولا سيما نساء الشعوب الأصلية، بصفة عامة، بوضع مبادرات لبناء السلام من القاعدة إلى القمة في أراضينا. وما فتئنا نعمل على زيادة الوعي بضرورة دعم الحل السلمي للنزاعات، بالتعاون مع المؤسسات والمجتمع قاطبة، باتباع نهج متمايز عندما يكون من الضروري دعم النساء والأطفال والشباب وغيرهم من الضحايا في سياق النزاع المسلح أو غيره من أشكال العنف.

وبالمثل، ما فتئنا نعزز آلياتنا لحماية أنفسنا والسيطرة على الأراضي من خلال عمليات مثل حراس الشعوب الأصلية، التي تشارك فيها النساء بنسبة أكثر من ٤٠ في المائة. وهذه الممارسة تزيد الوعي بضرورة رعاية الإقليم والسعي إلى السلام من خلال الحوار، وفي الوقت نفسه ترفض بوضوح الجماعات المسلحة والعنف بوجه عام. وما فتئنا نعمل مع المدارس والكليات لتدريب القادة ذوي المؤهلات وغرس ثقافة السلام في التعليم الابتدائي والثانوي. كما أحرزنا التقدم في بناء الثقة والتفاهم في أراضينا من خلال تعزيز احترام التنوع والاختلافات، بل وتنظيم اجتماعات المائدة المستديرة للحوار بين الثقافات.

وما زلنا نختار السلام في أراضينا ونطالب الحكومة الوطنية بالامتثال التام لاتفاق السلام. وباعتباري شابة من السكان الأصليين، أعتقد أن الحكومة يجب أن تكون قادرة على ضمان الحق الأساسي في الحياة لكل امرأة وكل رجل. وهنا يجب أن يركز مجلس الأمن جهوده. وبالمثل، يجب أن ندعم ونعزز المبادرات التي يجري تنفيذها بالفعل على الصعيد الإقليمي. ويجب تقديم الدعم لتشكيل القيادات النسائية من السكان الأصليين والكولومبيين من أصل أفريقي وتشجيع المشاريع البناءة لمعالجة عدم المساواة الاقتصادية التي تواجهنا. وكل هذه الأمور ينص عليها اتفاق السلام. ونأمل أن يواصل المجتمع الدولي ومجلس الأمن دعمنا – نحن مجتمعات السكان الأصليين والنساء والشباب في كولومبيا – في هذه العملية.

ونأمل أن يواصل المجلس الحث على الامتثال الكامل للاتفاق، مع التركيز بوجه خاص على البعد العرقي والنهج الجنساني المتكامل في الاتفاق برمته حتى نتمكن في نهاية المطاف من بناء مجتمع أفضل في كولومبيا. وباعتبارنا نساء من السكان الأصليين، قلنا إنه يجب رفض العنف أينما كان، ويجب علينا حماية أراضينا، ويمكن للناس أن يعتمدوا علينا دائما من أجل السلام، وليس من أجل الحرب، ولا نريد أن نواصل إنجاب الأطفال من أجل الحرب.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أشكر السيدة سوتو على إحاطتها.

وأعطي الكلمة الآن لأعضاء المجلس الراغبين في الإدلاء ببيانات.

السيد كاريوكي (المملكة المتحدة) (*تكلم بالإنكليزية*): أولا، أود أن أشكر السيد كارلوس رويس ماسيو، الممثل الخاص للأمين العام، على إحاطته اليوم وعلى العمل الهام الذي تقوم به بعثة الأمم المتحدة للتحقق في كولومبيا. وأود أيضا أن أشكر مقدمتي الإحاطتين، السيدة دانييلا سوتو والسيدة بيبيانا بينياراندا، على منظوريهما والشهادتين المؤثرتين اللتين أدليتا بها بشأن الحالة في كولومبيا. ويسعدني أن أرحب مرة أخرى بنائبة الرئيس راميرس في مجلس الأمن. ويدل حضورها على

الأهمية التي توليها حكومتها لدور مجلس الأمن في دعم كولومبيا في مسيرتها نحو السلام الدائم.

سنحتفل في الشهر القادم بالذكرى السنوية الخامسة لتوقيع الاتفاق النهائي لإنهاء النزاع وإحلال سلام مستقر ودائم. وهذا معلم هام. ونعلم أن أكثر من نصف جميع اتفاقات السلام تفشل في غضون السنوات الخمس الأولى. ولذلك، فإنها لحظة هامة للمجتمع الدولي للاحتفال مع كولومبيا بالتقدم المحرز حتى الآن والطريقة التي تشكل بها عملية السلام في كولومبيا مثالا للعالم.

ومن بين هذه العناصر نظام العدالة الانتقالية الجديد الذي أنشأه اتفاق السلام، والذي يضع الضحايا في صميمه. وتشيد المملكة المتحدة بالتقدم المستمر الذي أحرزه في الأشهر الأخيرة النظام الشامل للحقيقة والعدالة والجبر وعدم التكرار. ونكرر تقديرنا ودعمنا للعمل الحيوي الذي تقوم به السلطة القضائية الخاصة للسلام ولجنة الحقيقة والوحدة الخاصة للبحث عن الأشخاص الذين يعتبرون مفقودين، ونرحب بتمديد ولاية لجنة الحقيقة. ونشجع جميع الأطراف الفاعلة على القيام بدورها في هذه العملية، والاعتراف بجرائمها ومظالمها، والوفاء بمسؤوليتها تجاه ضحايا النزاع وتمهيد الطريق نحو المصالحة.

ومن الإنجازات الرئيسية الأخرى التي تحققت خلال الفترة المشمولة بالتقرير إنشاء ١٦ دائرة انتخابية انتقالية خاصة من أجل السلام. وتؤيد المملكة المتحدة هذه المبادرة الهامة لتيسير المشاركة السياسية للجماعات المستبعدة تاريخيا.

وفي الوقت الذي نحتفل فيه بالإنجازات التي تمثلها الذكرى السنوية الخامسة لاتفاق السلام، فإننا أيضا في لحظة هامة لتقييم التحديات التي لا تزال قائمة أمام تنفيذه الشامل والالتزام اللازم للتغلب عليها. ولا يمكن اعتبار المكاسب التي تحققت في السنوات الخمس الماضية أمرا مسلما به. ومن أهم التحديات، كما سمعنا اليوم، العدد الكبير من أعمال القتل والتهديد للمقاتلين السابقين والقادة الاجتماعيين البيئيين والمدافعين عن حقوق الإنسان والقيادات النسائية والنساء من السكان الأصليين والكولومبيين المنحدرين من أصل أفريقي. ومرة أخرى، فإنني أنوه بشهادة السيدة بينياراندا والسيدة سوتو في هذا الصدد.

ولإنهاء العنف المستمر، نحث الحكومة الكولومبية على زيادة إدماج وجودها في المناطق المتأثرة بالنزاعات وتعزيز المؤسسات التي يمكنها التحقيق مع الجهات الفاعلة الإجرامية المسؤولة ومقاضاتها. ونلاحظ بقلق أن اللجنة الوطنية المعنية بالضمانات الأمنية لم تجتمع بشكل كامل خلال الفترة المشمولة بالتقرير. وأدعو الحكومة إلى الاستفادة الكاملة من تلك الهيئة، بالعمل مع المجتمع المدني، لوضع سياسة عامة لتفكيك الجماعات المسلحة غير المشروعة. وندعو جميع المؤسسات للانتباه إلى التحذيرات المبكرة التي وجهها مكتب أمين المظالم للمساعدة في منع الهجمات وحماية المعرضين للخطر.

أخيرا، إذ نركّز على انتخابات عام ٢٠٢٢، نؤكد على أهمية الاستعدادات السلمية وندعو جميع الأطراف إلى اتخاذ خطوات لضمان إجراء انتخابات آمنة وشاملة مع الحد من خطر العنف السياسي وخطر العنف في ما قبل الانتخابات.

وتفخر المملكة المتحدة بدعم كولومبيا في رحلتها مسارها حتى الآن لتنفيذ اتفاق السلام. وإذ نتطلع إلى المستقبل، ما زلنا ملتزمين بدعم كولومبيا في تعزيز المكاسب التي تحققت والتغلب على التحديات القائمة.

ختاما، أود أن أضيف أننا نتطلع إلى بدء العمل قريبا مع أعضاء المجلس الآخرين على التجديد المتوقع لولاية بعثة الأمم المتحدة للتحقق في كولومبيا.

السيد دي لا فوينتي راميرس (المكسيك) (*تكلم بالإسبانية*): أشكر السيد كارلوس رويس ماسيو، الممثل الخاص للأمين العام ورئيس بعثة الأمم المتحدة للتحقق في كولومبيا على إحاطته وأنوه بالعمل الجدير بالثناء الذي اضطلع به فريقه بأكمله. ونشكر أيضا السيدة بيبيانا بينياراندا والسيدة دانييلا سوتو على عرضهما الشجاعين والمثيرين

للتفكير. ونرحب أيضا بمعالي مارتا لوسيا راميرس، نائبة الرئيس ووزيرة الخارجية لكولومبيا.

ترحب المكسيك بالتقدم المحرز ونحن نقترب من الذكرى السنوية الخامسة لتوقيع الاتفاق النهائي لإنهاء النزاع وإحلال سلام مستقر ودائم. وهذه لحظة مناسبة لتقييم المكاسب التي تحققت وتسليط الضوء على المهام المعلقة وأن يجدد مجلس الأمن التزامه بمستقبل اتفاق السلام خلال تنفيذه كاملا قبل كل شيء.

لقد نجح اتفاق السلام، في جملة أمور، في وضع خطط إنمائية وبدائل للاقتصادات غير المشروعة من منظور جنساني مع السماح في الوقت نفسه بإحراز تقدم في مجال العدالة الانتقالية من خلال النظام الشامل للحقيقة والعدالة والتعويضات وعدم التكرار. وتعني تلك الإجراءات بداية جديدة للمقاتلين السابقين الذين اختاروا إلقاء أسلحتهم بمحض إرادتهم، فضلا عن المجتمع الكولومبي عموما، لأنها مكنت البلد من تعزيز نظامه القضائي.

وينبغي تأكيد العمل الذي اضطلعت به محكمة السلام الخاصة في القضية ٠٣ بشأن أعمال القتل والاختفاء القسري. وكانت مساهمة قوات الأمن الكولومبية في التحقيقات ملحوظة. وتجدر الإشارة أيضا إلى أهمية القضية ٠٧ المتعلقة بالتجنيد القسري واستخدام الأطفال في النزاعات.

ونحيط علما بالإجراءات التي اتخذتها بعثة التحقق بهدف فرض الجزاءات قريبا من قبل محكمة السلام الخاصة ونشيد بالإجراءات التي اتخذتها لجنة تقصي الحقائق. وما زلنا في انتظار التقرير النهائي للجنة، الذي نأمل أن يكون عنصرا رئيسيا آخر في عملية المصالحة. ونشيد بعمل الوحدة الخاصة للبحث عن الأشخاص الذين هم في عداد المفقودين لطمأنة الآلاف من أسر الضحايا.

ونشيد بسن القانون التشريعي الذي ينشئ ١٦ دائرة انتخابية انتقالية خاصة للسلام في إطار الجهود الرامية إلى إشراك المجتمع الكولومبي بأسره. وحتى الآن حقق توقيع اتفاق السلام فوائد لأكثر من نصف المقاتلين السابقين المعتمدين بواسطة المشاريع المنتجة.

وتشارك تقريبا ٦٠ في المائة من المقاتلات السابقات في مشاريع إنتاجية، بينما صممت جميع المشاريع الإنتاجية الجماعية التي وافق عليها المجلس الوطني لإعادة الإدماج بمنظور مراعٍ للاعتبارات الجنسانية. ويجب أن يكون البرنامج الشامل للضمانات المقدمة للقيادات النسائية والمدافعات عن حقوق الإنسان ركيزة لبناء السلام.

لكن وكما سمعنا، من الضروري أن تتاح لجميع النساء من السكان الأصليين والمنحدرين من أصل أفريقي فرصة المشاركة في جميع عمليات صنع القرار. فهن اللائي ما زلن يعانين بشكل غير متناسب من آثار العنف ويتحملن وطأة التحديات التي تواجه تحقيق التنمية المستدامة.

وما يزال تدهور الأوضاع الأمنية في بعض المناطق، خاصة بالنسبة لأولئك الذين يعيشون في المناطق الريفية مدعاة للقلق أيضا. ويجب أن يكون الحصول العادل على الأراضي والسكن عنصرا أساسيا في تحقيق الإصلاح والمصالحة في الريف.

تدين المكسيك أعمال العنف التي ارتكبتها الجماعات المسلحة غير القانونية والتي أدت إلى النزوح القسري لحوالي ٠٠٠ ١٥ شخص حتى الآن في عام ٢٠٢١. كما ندعو إلى وقف الاتجار بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة في البلد وإلى دمج مؤسسات الدولة وخدماتها على نحو موحد للاستمرار في معالجة الأسباب الكامنة وراء العنف وهي الاستبعاد وعدم المساواة.

ونشيد من ناحية أخرى بتنفيذ أنشطة تدريبية لـ ٠٠٠ ٧ عضو من أعضاء ٣٠٠ مجلس بلدي لوضع مبادرات لبناء السلام، فضلا عن مبادرة من يسمون بدعاة السلام لقدرتهم على تعزيز آليات بديلة لتسوية النزاعات إلى جانب احترام حقوق الإنسان والتعايش الاجتماعي دون استبعاد.

وقبل خمس سنوات أثبتت كولومبيا للعالم أنه يمن الخروج من النزاع المسلح وأنه يمكن أن يسود الحوار والتفاهم المتبادل بالفعل. ويظل التنفيذ الكامل لاتفاق السلام هدفا مشتركا بينما تعدُّ الأولويات

التي حددها الأمين العام بمثابة خريطة طريق لتحقيقه مع تجنب اندلاع دورات عنف جديدة.

ويجب أن يستمر تجديد ولاية بعثة التحقق ليس لدعم الحكومة الكولومبية فحسب، بل أيضا لدعم جميع الجهات الفاعلة الأخرى في بناء سلام مستقر ودائم.

السيد تيرومورتي (الهند) (*تكلم بالإنكليزية*): بداية، أود أن أنضم إلى الآخرين في الترحيب بمشاركة نائبة الرئيس ووزيرة الخارجية لكولومبيا، معالي السيدة مارتا لوسيا راميرس في جلسة مجلس الأمن اليوم. وأشكر أيضا الممثل الخاص للأمين العام، السيد كارلوس رويس ماسيو، والسيدة بيبيانا بينياراندا والسيدة دانييلا سوتو على إحاطاتهم الثاقبة.

إن مما يبعث على الاطمئنان مجددا التقدم المحرز في التنفيذ الشامل للاتفاق النهائي لإنهاء النزاع وإحلال سلام مستقر ودائم، لا سيما خلال الشهور الثلاثة الماضية. وأتاح سن القانون المنشئ لـ ١٦ دائرة انتخابية انتقالية خاصة للسلام فرصة لمشاركة السكان المستبعدين تاريخيا في الانتخابات المقبلة.

كما زاد التمويل المخصص للسلام في الميزانية الوطنية لعام ٢٠٢١ بنسبة ٤ في المائة تقريبا. ويتجدد النشاط أيضا في الهيئة التشريعية حيث قدّم أعضاء الائتلاف الحاكم والمعارضة مشاريع قوانين بشأن المسائل المتعلقة بتنفيذ اتفاق السلام. وتبين لوائح الاتهام الأولى الصادرة عن محكمة السلام الخاصة والإدانات الجديدة الصادرة عن وحدة التحقيقات الخاصة وتدابير الحماية المستمرة التي اتخذتها وحدة الحماية الوطنية التقدم المحرز في مجال العدالة الانتقالية.

وقد بدأت الاحزاب السياسية فى الاعداد للانتخابات الرئاسية وانتخابات الكونجرس المقرر إجراؤها العام القادم. وعلى الجانب الاجتماعي والاقتصادي، نلاحظ أن أولويات الحكومة لهذه الفترة التشريعية الأخيرة شملت إصلاحا ضريبيا جديدا، صدر في أيلول/سبتمبر، وتغييرات في الشرطة الوطنية. واستمرت عملية إعادة الإدماج في المضي قدما رغم ما تواجه من تحديات عدة. وهكذا واصل تنفيذ اتفاق السلام عموما طريقه على مسار إيجابي. وفي هذا الصدد، نهنئ الرئيس وحكومته على مختلف الخطوات الإيجابية المتخذة في تنفيذ اتفاق السلام. ونقدر الالتزام القوي والعمل القوي في ذلك الاتجاه.

ولا تزال هناك جوانب من اتفاق السلام تواجه عقبات في التنفيذ. فقد اشتدت المنازعات بين الجماعات المسلحة غير القانونية، بما في ذلك مختلف الجماعات المنشقة عن القوات المسلحة الثورية لكولومبيا – الجيش الشعبي، حول السيطرة على الأراضي والطرق الاستراتيجية للاتجار غير المشروع. وقد أدت تلك المنازعات إلى تفاقم العنف، لا سيما في المناطق المتضررة من النزاع، وأولت الأولوية لتنفيذ اتفاق السلام. ينبغي وقف حلقة العنف تلك، التي أدت إلى حالات تشريد وعزل وأسفرت عن مقتل مقاتلين سابقين وقادة اجتماعيين ومدافعين عن حقوق الإنسان، بمن فيهم السكان الأصليون وغيرهم من الفئات الضعيفة من السكان.

إن التهديدات والقتل وما يترتب على ذلك من تشريد أعضاء التعاونيات لها آثار مدمرة على مبادرات إعادة الإدماج. ونحن واثقون من أن السلطات الكولومبية تتخذ الخطوات المناسبة لتنفيذ ضمانات الأمن والإسكان والأراضي الواردة في الاتفاق. وتحتاج الفجوة في الوجود المتكامل للدولة بين المناطق الحضرية والريفية، ولا سيما المناطق المتضررة من النزاع، إلى اهتمام مستمر. ووفد بلدي يدرك تماما الصعوبات التي تواجه الحكومة، لأن هذه تحديات معقدة.

ومع اقترابنا من الذكرى السنوية الخامسة لتوقيع اتفاق السلام، يبرز شيء واحد هو الالتزام الجماعي والعزم الجماعي من جانب أصحاب المصلحة الكولومبيين على التغلب على العقبات التي تعترض تنفيذه. ولم يضع اتفاق السلام حدا للنزاع فحسب، بل أرسى أيضا الأسس للسلام الدائم من خلال مجموعة قوية ومترابطة من البرامج والقواعد والمؤسسات. وفي حين أن عملية السلام لا تزال مصدر إلهام للعالم، فإن المجتمع الدولي بحاجة إلى أن يدعم بشكل قاطع حكومة كولومبيا وشعبها في هذه الرحلة من أجل توطيد السلام واستدامته.

وفي الختام، تظل كولومبيا شريكا ثنائيا هاما للهند في أمريكا اللاتينية. وعلى الرغم من الاضطرابات الناجمة عن الجائحة، ما فتئت علاقاتنا الثنائية تتوسع، لا سيما في المجالين الاقتصادي والتجاري. وقد أسهمت زيارة نائبة الرئيس ووزيرة الخارجية، فخامة مارتا لوسيا راميرس، إلى الهند في وقت سابق من هذا الشهر، والتي سبقتها زيارة وزير الدولة الهندي للشؤون الخارجية إلى كولومبيا في أيلول/سبتمبر، في تعزيز وتنويع العلاقات الثنائية بين الهند وكولومبيا. وستواصل الهند، بوصفها صديقا وشريكا لكولومبيا منذ أمد بعيد، التضامن مع شعب كولومبيا وحكومتها.

السيدة كنغ (سانت فنسنت وجزر غرينادين) (*تكلمت بالإنكليزية*): يشرفني أن أدلي بهذا البيان بالنيابة عن الأعضاء الأفارقة الثلاثة في مجلس الأمن – كينيا والنيجر وتونس – وكذلك باسم سانت فنسنت وجزر غرينادين (A3+1).

ونشكر في البداية الممثل الخاص للأمين العام ماسيو؛ والسيدة دانييلا سوتو، رئيسة الشباب، المجلس الإقليمي للسكان الأصليين في كاوكا؛ والسيدة بيبيانا بينيارأندا، منسقة "الفراشات ذات الأجنحة الجديدة"، على عروضهم. ونرحب أيضا بفخامة مارتا لوسيا راميرس، نائبة الرئيس ووزيرة الخارجية لكولومبيا.

سيحتفل الكولومبيون خلال أسابيع قليلة بالذكرى السنوية الخامسة للاتفاق النهائي التاريخي لإنهاء النزاع وإحلال سلام مستقر ودائم. ولا يزال ذلك الاتفاق الرمزي – الذي يشهد على التزام كولومبيا حكومة وشعبا بالسلام – نموذجا ومصدر إلهام لعمليات السلام على الصعيد العالمي، لأنه يجسد محورية الحوار للتغلب على النزاعات، مهما كانت مترسخة.

ومنذ توقيع الاتفاق النهائي، شهدنا تقدما ونكسات. ونرحب بالتطورات الإيجابية التي تحققت على مر السنين ونشجع الطرفين على توطيد المكاسب التي تحققت، ونحثهما كذلك على مواصلة تنفيذ هذا الاتفاق الحيوي بنشاط. كما تقدم مجموعة A3+1 الملاحظات التالية.

أولا، لا تزال الحالة الأمنية تثير قلقا بالغا. إننا ندين بشدة عمليات القتل المتواصلة ضد الجماعات الأكثر ضعفا، بما في ذلك المقاتلين السابقين في القوات المسلحة الثورية لكولومبيا – الجيش الشعبي، والسكان الأصليين والكولومبيين المنحدرين من أصول أفريقية، والقيادات الاجتماعية النسائية والمدافعين عن حقوق الإنسان. وقد أكد التقرير الأخير للأمين العام (S/2021/824) على تدهور الحالة الأمنية في جنوب غرب كولومبيا، الذي نعتقد أنه يتطلب مزيدا من الاهتمام من أجل تفكيك الجماعات المسلحة غير القانونية.

ونرحب بتوصيات الجهاز القضائي الخاص من أجل السلام والتقدم الذي تم التأكيد عليه داخل وحدة الحماية الوطنية. ولا يزال تعزيز الضمانات الأمنية في المناطق المهمشة ومناطق النزاع، بما في ذلك تعزيز تدابير الحماية والمنع، أمرا بالغ الأهمية. ولذلك، ندعو إلى اجتماع اللجنة الوطنية المعنية بالضمانات الأمنية بشكل منتظم.

وبالمثل، نحث الطرفين على تسوية الخلافات بشأن مضمون الخطة الاستراتيجية لأمن المقاتلين السابقين وحمايتهم ووضعهم القانوني، وكذلك على المضي قدما في السياسة العامة الرامية إلى تفكيك الجماعات المسلحة غير القانونية والتعجيل بتنفيذ البرنامج الشامل للقيادات الاجتماعية النسائية والمدافعين عن حقوق الإنسان.

وتؤكد مجموعة A3+1 أن تلك السياسات والخطط والبرامج أساسية لتمكين اتباع نهج قوي ومتكامل للتصدي للتحديات الأمنية المتبقية.

ثانيا، إن التحديات الأمنية والاجتماعية والاقتصادية التي تواجه المقاتلين السابقين مترابطة ترابطا وثيقا. وفي هذا الصدد، نؤكد أهمية تدابير الحماية لضمان إعادة إدماج المقاتلين السابقين في المجتمع الكولومبي على النحو المناسب، ونشيد بالجهود الجارية لتيسير إعادة إدماجهم، بما في ذلك من خلال برامج إنمائية تركز على الأراضي وبرامج إصلاح ريفي شاملة.

وكما ذكرنا مرارا، فإن إعادة الإدماج الكامل والمستدام للمقاتلين السابقين أمر حاسم. وهذا يقودنا إلى الدعوة إلى تسوية الخلافات

المحيطة بتخصيص الأراضي والإسكان، بما في ذلك التحديات التي تواجه المقاتلين السابقين المقيمين خارج المناطق الإقليمية للتدريب وإعادة الإدماج. وتفيد التقارير أيضا بأن اثنين فقط من المقاتلين السابقين الذين يعيشون في المناطق الحضرية، والذين يبلغ عددهم نحو ٣٢٠ مقاتلا، حصلا على حل لمسألة الإسكان. ولذلك فإن إحراز تقدم نحو وضع استراتيجية شاملة لتوجيه توفير السكن للمقاتلين السابقين أمر أساسي.

وعلاوة على ذلك، نلاحظ بارتياح العمل المشترك بين الحكومة وحزب كومونيس في تصميم النظام الوطني لإعادة الإدماج، ونأمل أن يحقق الهدف المحدد في نهاية العام.

ونسلم بما أبلغ عنه من حالات تأخير محتملة في تنفيذ النهج العرقي لوكالة إعادة الإدماج والتطبيع ونؤيد تأييدا تاما دعوة المفتش العام للوكالة إلى تحديث سجلها وتنفيذ تدابير محددة لإعادة الإدماج الاقتصادي والاجتماعي للمقاتلين السابقين من السكان الأصليين والكولومبيين المنحدرين من أصل أفريقي.

وتردد مجموعة A3+1 دعوة الأمين العام لكلا الطرفين إلى ضمان مشاركة المقاتلين السابقين من النساء والشباب والسكان الأصليين والكولومبيين المنحدرين من أصل أفريقي مشاركة مجدية في عملية صنع القرار حتى يتسنى ضمان المساواة في الحصول على فرص توليد الدخل وتدابير الحماية.

ثالثا، يواصل الطرفان إحراز تقدم في النظام الشامل للحقيقة والعدالة والجبر وعدم التكرار. ونشيد بالتطورات المتعلقة بالقضية ٠٣ وننوه بالاستراتيجية التي قدمها الجهاز القضائي الخاص من أجل السلام في القضية ٠٧ بشأن التجنيد القسري واستخدام الأطفال في النزاعات المسلحة.

وقبول التجاوزات أمر أساسي للغفران وينشئ منبرا للعدالة والجبر والمصالحة وعدم التكرار والإندماج الكامل للمقاتلين السابقين في المجتمع. وهو أيضا جانب أساسي من جوانب عمليات السلام، لا سيما بالنسبة للبلدان الخارجة من نزاعات عميقة الجذور. ولذلك فإننا نقر بالاعتراف الأخير للمقاتلين السابقين رودريغو لوندونو وسالفاتوري مانكوسو أمام لجنة الحقيقة.

وبعد أكثر من نصف قرن من النزاع المسلح، قرر الكولومبيون أن السلام أمر بالغ الأهمية ويمكن تحقيقه من خلال الحوار. ويظل السلام بالنسبة للكولومبيين سلاماً للجميع، ولا سيما لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي. ونؤكد على أنه ينبغي للحكومة وجيش التحرير الوطني أن ينخرطا في حوار لتعزيز مجتمع أكثر سلاماً ووئاماً. ونجدد أيضاً دعوتنا للطرفين إلى الاستفادة من لجنة متابعة تنفيذ اتفاق السلام النهائي وتعزيزه والتحقق منه لحل خلافاتهما.

وتكرر تونس وسانت فنسنت وجزر غرينادين وكينيا والنيجر تأكيد دعمنا الكامل لعملية السلام الكولومبية وبعثة الأمم المتحدة للتحقق، وندعو جميع الأطراف في الاتفاق النهائي إلى ضمان تنفيذه تنفيذاً شاملاً.

السيد يورغنسن (إستونيا) (*تكلم بالإنكليزية*): أود أن أشكر جميع مقدمي الإحاطات على إحاطاتهم الزاخرة بالمعلومات والقيّمة التي قدموها اليوم، وأن أعرب عن دعم إستونيا القوي لعمل بعثة الأمم المتحدة للتحقق في كولومبيا. ونرحب ترحيباً حاراً بفخامة السيدة مارتا لوسيا راميرس، نائبة الرئيس ووزيرة الخارجية لكولومبيا.

إن الذكرى السنوية الخامسة لتوقيع اتفاق السلام النهائي التي تصادف يوم ٢٤ تشرين الثاني/نوفمبر تتيح لنا فرصة للتفكير فيما تحقق وتحديد المجالات التي تتطلب مزيداً من الجهد. ونسلّم بالتطورات الإيجابية والجهود المبذولة من أجل تحقيق السلام المستدام خلال هذه الفترة. لقد كان لاتفاق السلام أثر كبير على تنمية البلد. فهو لم يؤدّ إلى نهاية النزاع فحسب، بل وشكل أيضاً المعايير والمؤسسات اللازمة للتوصل إلى سلام دائم. كما غيّر نهج السياسة العامة للحكومة فيما يتعلق بالمناطق المحلية الأكثر تضرراً من العنف. وقد أثبتت عملية السلام أن جهود بناء السلام والمصالحة يمكن أن تخفف من العوامل المحلية المحركة للنزاع.

غير أن التحديات لا تزال موجودة، كما أن مشاركة جميع الجهات المعنية في جميع مراحل العملية مطلوبة، بما في ذلك على المستوى المحلي. وترتبط التحديات الرئيسية التي تعوق تنفيذ اتفاق السلام بالعوامل المحركة للعنف. ويساورنا القلق إزاء تزايد العنف ضد القيادات الاجتماعية والمدافعين عن حقوق الإنسان والمقاتلين السابقين والمجتمعات المحلية. ففي عام ٢٠٢١، أبلغت مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان عن ١٥٨ حالة قتل. وقد قُتل ما يقرب من ٣٠٠ مقاتل سابق منذ توقيع اتفاق السلام. يعوق العنف ضد هؤلاء الأفراد التنفيذ الناجح لاتفاق السلام.

إن مكافحة الإفلات من العقاب أمر أساسي لوقف العنف. ومن الضروري تقديم الجناة إلى العدالة. وينبغي كفالة الأمن في جميع أنحاء البلد وللفئات الضعيفة من المجتمع. وبما أن المناطق الريفية أكثر تضرراً بشكل غير متناسب، فإننا ندعو الحكومة إلى زيادة وجودها في تلك المناطق. وتحتاج المجتمعات المحلية إلى الحماية من عنف الجماعات المسلحة غير القانونية، وينبغي ضمان توفير الخدمات الأساسية.

ونرحب بالتقدم المحرز خلال الفترة المشمولة بالتقرير الأخير فيما يتعلق بالعدالة الانتقالية، ولا سيما العمل الذي قامت به لجنة الحقيقة. كما أحرز الجهاز القضائي الخاص من أجل السلام تقدماً في القضايا المتعلقة بكل من القوات المسلحة الثورية الكولومبية وقوات الأمن، بما في ذلك حالات التجنيد القسري واستخدام الأطفال في النزاع.

يجب أن يظل الضحايا في صميم العملية. ومن المهم تحسين مشاركة الضحايا في عملية السلام. إن مشاركة مختلف الفئات الجنسانية والعرقية أمر بالغ الأهمية. وعلاوة على ذلك، نكرر التأكيد على أهمية ضمان الأداء المستقل لجميع المؤسسات المنشأة بموجب اتفاق السلام، بما في ذلك آليات العدالة الانتقالية.

وأخيراً، نشجع جميع الأطراف على الاستفادة من الأدوات المتاحة لمتابعة حوار حقيقي على الصعيدين الوطني والمحلي. وأود أن أعرب عن تأييد إستونيا الكامل لتنفيذ اتفاق السلام برمته.

السيد دانغ (فييت نام) (*تكلم بالإنكليزية*): أود أولاً أن أرحب ترحيباً حاراً بفخامة السيدة مارتا لوسيا راميرس، نائبة الرئيس ووزيرة الخارجية في كولومبيا، في جلسة اليوم.

ونشكر الممثل الخاص للأمين العام رويس ماسيو والسيدة بيبيانا بينياراندا والسيدة دانييلا سوتو على إحاطاتهم الحافلة بالمعلومات.

حققت كولومبيا إنجازات هامة منذ توقيع اتفاق السلام التاريخي. ونشيد بالحكومة على جهودها لتعزيز التنمية الاجتماعية والاقتصادية، بما في ذلك إجراء إصلاح ريفي شامل. وقد تم كذلك توسيع نطاق عملية إعادة الإدماج على جميع المستويات. غير أنه، كما ورد في تقرير الأمين العام (S/2021/824)، لم تنفذ بنجاح أحكام مختلفة من الاتفاق. ونتيجة لذلك، لا تزال عملية إعادة الإدماج هشة، كغيرها من العمليات، في حين تواجه المصالحة تحديات متعددة.

وإزاء هذه الخلفية، نود أن نشدد على الأمور التالية: أولاً، تكتسي الإرادة السياسية لجميع الأطراف المعنية وتصميمها على تنفيذ الخطوات التالية لاتفاق السلام النهائي أهمية بالغة بالنسبة لكولومبيا في سبيلها للمضي قُدماً. ونشيد بالتزامات الحكومة فيما يتعلق بعملية إعادة الإدماج، بما في ذلك توفير الحماية والأمن للمقاتلين السابقين.

وندعو جميع الأطراف المعنية إلى مواصلة الانخراط في حوار بنَّاء على الصعيدين السياسي والتقني ومعالجة مختلف التحديات والخلافات في عملية السلام، ولا سيما من خلال الآليات التي ينص عليها الاتفاق، بغية تحقيق المصالحة والتضامن والتقدم للجميع. وفي هذا الصدد، من المهم أيضاً الإشارة إلى أن هذه عملية طويلة الأجل تتطلب الصبر فضلاً عن اتخاذ خطوات عملية.

ونرحب بإنشاء ١٦ دائرة انتخابية انتقالية خاصة ونشيد بالجهود التي تبذلها الأحزاب السياسية في استعراض حملتها الانتخابية واستراتيجيتها لانتخابات عام ٢٠٢٢. سيكون هذا العام حاسماً بالنسبة لكولومبيا، لا سيما فيما يتعلق بالتحضيرات لانتخابات عام ٢٠٢٢ التشريعية والرئاسية. لذلك ينبغي بذل كل جهد ممكن لتهيئة أفضل

الظروف لمشاركة جميع الأحزاب السياسية في الانتخابات. وينبغي أيضاً اتخاذ التدابير لضمان إجراء انتخابات آمنة وشاملة للجميع، ولا سيما تدابير لحماية النساء والأطفال. وينبغي للأمم المتحدة والمجتمع الدولي أن يدعما جهود كولومبيا لتحقيق هذه الغاية، مع احترام سيادة البلد وسلامته الإقليمية واستقلاله السياسي.

ثانياً، قدم لنا تقرير الأمين العام معلومات مثيرة للقلق بشأن العنف والهجمات التي لا هوادة فيها ضد الكولومبيين، بمن فيهم المقاتلون السابقون والقيادات الاجتماعية والمجتمعات المحلية المتضررة من النزاع وقوات الأمن العام. إننا ندين كل هذه الهجمات ونحث جميع الجماعات المعنية على أن توقف هذه الأعمال المروعة فوراً. ونؤكد من جديد أن أعمال العنف هذه غير مقبولة وأنه يجب تقديم مرتكبيها إلى العدالة. وفي هذا الصدد، نحث اللجنة الوطنية المعنية بالضمانات الأمنية على اتخاذ إجراءات ملموسة لتفكيك تلك المنظمات وتعزيز التحقيقات وتطبيق العدالة. ومن المهم أيضاً مضاعفة الجهود لضمان الأمن وتحقيق التنمية في المجتمعات المحلية المتضررة من النزاع من خلال اتخاذ تدابير عملية. فيمكن من خلال تحقيق رفاه تلك المجتمعات المحلية توطيد السلام والحفاظ عليه.

ثالثاً، حققت كولومبيا درجات مختلفة من التقدم في المجالين الاجتماعي – الاقتصادي والسياسي. وينبغي مواصلة تنفيذ هذه العملية بطريقة تشمل الجميع لكي تكون مستدامة سياسياً واجتماعياً – اقتصادياً. لذا نشجع على إدراج مزيد من التدابير لتعزيز التنمية الاقتصادية والشاملة للجميع والتماسك الاجتماعي والتنمية الريفية والإسكان والتعليم وإيجاد فرص العمل، في جملة أمور.

وينبغي للخطط الإنمائية للبلد أن تراعي الاحتياجات الخاصة لمجتمعاته المحلية.

ونتوقع من الحكومة و"القوات المسلحة الثورية الكولومبية"، والمجلس الوطني لإعادة الإدماج، الاضطلاع بدور أكبر، بالاشتراك مع الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية والدولية، في وضع استراتيجية مشتركة لتعزيز التنمية الاجتماعية والاقتصادية تتخذ تدابير ملموسة لمساعدة المقاتلين السابقين على تحقيق سبل عيش مستدامة.

في الختام، نود أن نكرر تأكيد دعمنا القوي لعملية السلام، والاستقرار، والأمن، والمصالحة الوطنية والوحدة الوطنية، والتنمية في البلد، وأيضا دعمنا لدور بعثة الأمم المتحدة للتحقق في كولومبيا وتجديد ولايتها لتحقيق تلك الغاية.

السيد نيبينزيا (الاتحاد الروسي) (*تكلم بالروسية*): نشكر رئيس بعثة الأمم المتحدة للتحقق في كولومبيا، السيد كارلوس رويس ماسيو، على تقديمه تقرير الأمين العام (S/2021/824) عن الحالة في البلد. ونشكر أيضا السيدة بينياراندا والسيدة سوتو على إحاطتيهما. ونرحب بالمشاركة الشخصية لنائبة الرئيس ووزيرة الخارجية لكولومبيا، السيدة مارتا لوسيا راميرس، في هذه الإحاطة الإعلامية.

نتفق مع الاستنتاج الذي خلص إليه التقرير ومؤداه أنه أُحرز بعض التقدم في تنفيذ الحكومة لالتزاماتها وفقا للاتفاق النهائي لإنهاء الصراع وبناء سلام مستقر ودائم. ومع ذلك، لا يزال هناك الكثير مما ينبغي عمله من أجل إحلال سلام حقيقي ودائم. ويساورنا قلق لأن الكولومبيين أنفسهم يعتقدون أن هناك مماطلة في تنفيذ الاتفاق، وأنه من المتوقع أن يستغرق تنفيذه ٢٦ عاما بدلا من فترة ١٥ عاما المنصوص عليها في الاتفاق.

ونتفق أيضا مع الاستنتاج الذي خلص إليه التقرير ومؤداه أن المهمة الأساسية تتمثل في ضمان أمن الأطراف في عملية السلام، والممثلين الآخرين للمجتمع المدني. ولا يزال نشاط الجماعات الإجرامية يمثل بلية. وأسفرت عملياتها عن أكثر من ٠٠٠ ١٥ نازح إضافي تجاوز عددهم الإجمالي ٠٠٠ ٥٧ شخص. وقد انقطع أكثر من ٠٠٠ ٤٦ شخص آخر عن العالم الخارجي في مستوطناتهم. ويبلغ عدد المقاتلين السابقين الذين تخلوا عن سلاحهم وقُتلوا منذ توقيع الاتفاق النهائي ٣٠٠ شخص تقريبا، ويتجاوز عدد المدافعين عن حقوق الإنسان والناشطين الذين قُتلوا منذ بداية هذا العام ١٥٠ شخصا.

في خضم هذه الإحصاءات المحزنة، لم تجتمع اللجنة الوطنية للضمانات الأمنية حتى مرة واحدة في الأشهر الستة الماضية، في حين من المفترض أن تجتمع شهريا، وفقا للاتفاق النهائي، كذلك لم يجتمع المجلس الوطني للسلام والمصالحة والتعايش.

يذكر التقرير عن حق بأن أكثر المجالات إشكالية هي تلك التي تكون فيها الحكومة المركزية ضعيفة. وتملأ مختلف الجماعات المسلحة غير القانونية هذا الفراغ في السلطة والقانون والنظام، مما يؤدي إلى تزايد الإجرام، واستمرار ارتفاع مستويات العنف في البلد. ومهما يكن من أمر، فإن السلطات المحلية تدرك جيدا الحالة. وتدرك جيدا المجالات التي تحتاج فيها إلى زيادة وجودها واتخاذ خطوات للحد من الجريمة والاتجار بالمخدرات.

لقد حان الوقت للاعتراف أخيرا بأن التنفيذ الكامل للاتفاق النهائي لن يكون ممكنا بدون معالجة مشكلة الاتجار بالمخدرات، وهي السبب الرئيسي للعنف ومصدره في البلد. وبالإضافة إلى ذلك، يجب على الدول التي تتلقى الكوكايين الكولومبي أن تعترف بنصيبها من المسؤولية وأن تتبع نهجا أكثر استباقية لمكافحة الاتجار بالمخدرات داخل كولومبيا، وأن تخفض استهلاكها المحلي.

ثمة دور رئيسي للولاية القضائية الخاصة من أجل السلام ولجنة تقصي الحقائق في توطيد الاتفاق العام حول الاتفاق النهائي. ويجب أن يحتفظ أعضاؤها باستقلالهم الكامل.

نعتقد أن بدء سريان مفعول المرسوم الذي ينشئ ١٦ دائرة انتخابية انتقالية خاصة ونفس العدد من المقاعد في مجلس النواب في البرلمان كان تطورا هاما ينبغي أن يعالج الحالة فيما يتعلق بالمناطق الممثلة تمثيلا ناقصا تاريخيا في الهيئة التشريعية. ومن التطورات الهامة الأخرى تحقيق نسبة ٥٠ في المائة في عدد المشتركين المسجلين في عملية السلام الذين التحقوا ببرامج الحكومة المدرة للدخل.

وفي الوقت نفسه، بينما يجري تقدم نحو التسوية، من المهم أن نأخذ في الحسبان أنه لا يمكن تحقيق المصالحة المستدامة في كولومبيا ما لم تشارك جميع الأطراف الفاعلة، بما فيها جيش التحرير الوطني، في هذه العملية. ونفهم أن إقامة حوار بين الحكومة وتلك المجموعة ليست مهمة سهلة، مع مراعاة التاريخ السابق من انعدام الثقة والعداوة المتبادلين. ومع ذلك، نرى أن من المهم للغاية التغلب على العقبات القائمة في طريق استئناف الحوار المعلق منذ عام ٢٠١٩.

نحن مقتنعون بأنه يمكن المساعدة في إحلال السلام والاستقرار المستدامين في كولومبيا من خلال إقامة علاقات مع فنزويلا المجاورة. ونرحب بالجهود المبذولة لإعادة فتح المعابر الحدودية. ونأمل أن يتبع ذلك استئناف الحوار بين وكالات إنفاذ القانون في كلا البلدين. وهذا أمر مطلوب بصورة عاجلة من أجل مكافحة الجريمة المتفشية في المناطق الحدودية، ويمكن أن يكون بمثابة ضمانة ضد سوء الفهم أو الاستفزازات المحتملة ذات العواقب الخطيرة.

سيصادف تاريخ ٢٤ تشرين الثاني/نوفمبر مرور خمس سنوات على توقيع الاتفاق التاريخي لكولومبيا. وهذا يمثل ثلث السنوات الـ ١٥ التي حددت لتنفيذ الاتفاق. وقد حان الوقت لتقييم النتائج المؤقتة. ومن المؤكد أنه تم إنجاز الكثير، ولكن لا يزال هناك الكثير مما ينبغي عمله.

ونحن مقتنعون بأن تنفيذ الحكومة لالتزاماتها بصرامة لا يزال أمرا أساسيا. إن الاستعاضة عن الاتفاق بأي برامج أحادية الجانب لم توافق عليها جميع أطراف عملية السلام ستكون عملية محفوفة بردود فعل عكسية، مع ما يترتب على ذلك من عواقب سلبية في الأجل الطويل.

إن روسيا، بوصفها عضوا دائما في مجلس الأمن، ستواصل دعم عملية السلام الكولومبية لجعلها عملية مستدامة ولا رجعة فيها.

السيد ديلورنتس (الولايات المتحدة الأمريكية) (بالإنكليزية): أشكر الممثل الخاص للأمين العام رويس ماسيو على إحاطته الإعلامية وعلى تقرير الأمين العام (S/2021/824). ونقدر الدور الحيوي الذي ما فتئت تضطلع به بعثة الأمم المتحدة للتحقق في كولومبيا لدعم السلام في ذلك البلد. وأشكر أيضا السيدة بينياراندا

والسيدة سوتو على إحاطتيهما. إننا نرحب ترحيبا حارا بنائبة الرئيس ووزيرة الخارجية مارتا لوسيا راميرس في مجلس الأمن اليوم.

إننا إذ ندنو من الذكرى السنوية الخمس لتوقيع اتفاق السلام، فهذه لحظة للاعتراف بالتقدم الكبير المحرز والتحديات الكبيرة التي تنتظرنا. لقد تخلى آلاف المقاتلين السابقين عن أسلحتهم للمشاركة في العملية الديمقراطية. ومنذ ذلك الحين، واجه الكولومبيون درجة من العنف أقل بكثير عن ذي قبل. وتعزز عمليات العدالة الانتقالية الجديدة المصالحة، بينما تتناول أيضا حقوق الضحايا، بما في ذلك المجتمعات المستبعدة تاريخيا.

في هذا الصدد، يسرنا أن نرى أن المحكمة الدستورية الكولومبية مددت ولاية لجنة الحقيقة لمدة سبعة أشهر. ودور لجنة الحقيقة أساسي. ولا يمكن كسر طوق الصراع وسوء المعاملة إلا بتوضيح ما جرى الماضي، والاستماع إلى أصوات الضحايا وتجاربهم، ومعالجة الأسباب الجذرية. وساعدت جهود المحكمة خلال الفترة المشمولة بالتقرير على دفع القادة السابقين في القوات المسلحة الثورية الكولومبية – الجيش الشعبي وقوات الدفاع الذاتي الموحدة الكولومبية إلى الاعتراف بمسؤولياتهم. ونشيد باهتمام لجنة الحقيقة بإشراك جميع قطاعات المجتمع الكولومبي، بما في ذلك معارضو اتفاق السلام داخل القوات المسلحة الثورية لكولومبيا.

إن كولومبيا، من خلال سد الانقسامات الاجتماعية، يمكنها أن تتغلب على دوافع العنف وأن تحقق إمكاناتها الهائلة. ونشجع جميع المؤسسات والقطاعات الاجتماعية في كولومبيا، بما في ذلك الأحزاب السياسية وقوات الأمن وكيانات القطاع الخاص، على قبول دعوة اللجنة إلى الحوار والنظر في توصياتها بعقل منفتح. ونشجع اللجنة على الاستفادة الكاملة من الولاية الموسعة. وتلك فرصة لإشراك ضحايا الصراع في المناطق النائية والمناطق التي يصعب الوصول إليها في كولومبيا.

كذلك أحرزت الولاية القضائية الخاصة من أجل السلام تقدما كبيرا. وعلى الرغم من التحديات الكبيرة، فقد أظهرت التزامها بإقرار الحقيقة، وتوفير العدالة، ودعم السلام والاستقرار في كولومبيا في الأجل الطويل.

ونرحب بجهود المدعي العام والجهاز القضائي الخاص من أجل السلام لزيادة التعاون.

وبطبيعة الحال، فإن جائحة مرض فيروس كورونا تجعل تنفيذ أنشطة اتفاق السلام أصعب. وتحقيقا لتلك الغاية، قدمت الولايات المتحدة ما مجموعه ٦ ملايين جرعة لقاح إلى كولومبيا كجزء من تضامننا المستمر مع شعبها وهو يتعافى من هذه الجائحة المدمرة. وقد أتاحت هذه التبرعات لحكومة كولومبيا توفير اللقاحات لبعض المجتمعات المحلية النائية والضعيفة في البلد.

وعلى الرغم من التقدم الذي حفزه اتفاق السلام، ما زلنا نشعر بالقلق إزاء استمرار العنف وانتهاكات حقوق الإنسان. وكما يؤكد تقرير الأمين العام، لا تزال عمليات قتل المقاتلين السابقين والقيادات الاجتماعية والمدافعين عن حقوق الإنسان مستمرة. ويجب أن يتوقف ذلك. إن استمرار العنف يجعل من الصعب على المقاتلين السابقين الاندماج في المجتمع بنجاح. وهو يهدد عملية السلام برمتها.

ونأمل أن تواصل حكومة كولومبيا الاستثمار في بناء السلام في إطار الميزانية الوطنية لكولومبيا لعام ٢٠٢٢، بما في ذلك تمويل الجهاز القضائي الخاص من أجل السلام ولجنة تقصي الحقائق. ونأمل أيضا أن تعطي الأولوية لآليات اتفاق السلام. وتكفل الاجتماعات المنتظمة التي تعقد في إطار آليات اتفاق السلام هذه أن يكون لجميع الأشخاص المتضررين من النزاع صوت مسموع ودور في تنفيذ الاتفاق.

وقد شهدنا خطوات مشجعة لتعزيز السلام العادل والمستدام في كولومبيا على مدى السنوات الخمس الماضية. وفي حين لا تزال هناك تحديات كثيرة، فإن التقدم المحرز حتى الآن وعمل بعثة التحقق يمثلان نموذجا لكيفية التصدي للنزاعات التي طال أمدها. ونثني على عمل جميع الأطراف على مدار السنوات الخمس الماضية ونعلم أن حياة الكولومبيين قد استفادت من هذه الجهود.

السيدة بيرن ناسون (أيرلندا) (*تكلمت بالإنكليزية*): أود أن أبدأ بالترحيب الحار بالسيدة مارتا لوسيا راميرس، نائبة الرئيس ووزيرة الخارجية لكولومبيا. ويسرنا حضورها معنا اليوم، ونحن نرحب بها في جلسة اليوم. وأود أيضا أن أشكر السيد كارلوس رويس ماسيو، الممثل الخاص للأمين العام، على إحاطته وعلى العمل المتواصل لبعثة الأمم المتحدة للتحقق في كولومبيا، وهو ما نقدره. وأشكر أيضا السيدة سوتو والسيدة بينياراندا على إحاطتيهما المؤثرتين بشأن التجارب المتميزة للنساء من السكان الأصليين والكولومبيين من أصل أفريقي. وإني أقدر حقا سماعهما اليوم.

واليوم، نفكر جميعا في السنوات الخمس منذ توقيع الاتفاق النهائي لإنهاء النزاع وبناء السلام المستقر والدائم. لقد كانت خمس سنوات من السلام والمصالحة والتقدم مثالا على ما يمكن تحقيقه عندما يعطى السلام الأولوية وتتم حمايته – وبعبارة أخرى، عندما تتاح فرصة للسلام. وتتقدم أيرلندا بأحر التهاني لشعب كولومبيا في هذه الذكرى السنوية. وفي حين أن الموقعين على الاتفاق هم الذين مهروه بإمضائهم، فإن ملكيته وما حققه من ثمار السلام يعودان إلى كل كولومبي. ونرحب بالالتزام المستمر من جانب الحكومة والموقعين على الاتفاق، بتنفيذه بصورة شاملة، ونشجعهم عليه.

ولا يمثل هذا الإنجاز البارز اليوم سوى ثلث الإطار الزمني المتوقع لتنفيذ الاتفاق. ولا يزال هناك الكثير الذي ينبغي عمله. وقد بات من المهم أكثر من أي وقت مضى أن يدعم المجتمع الدولي كولومبيا في الإعمال الكامل للوعد بتحقيق السلام في مواجهة التحديات المتعددة الأوجه. وستواصل أيرلندا التمسك بإيمانها بالسلام والوقوف إلى جانب كولومبيا. وفي أيرلندا، نعلم أن تنفيذ أحكام اتفاق تفاوضي لا يخلو من التحديات، ولكننا نعلم أيضا أنه لا يمكن كفالة تحقيق السلام بالعودة إلى الوراء. ويجب على جميع الأطراف أن تظل ملتزمة وتتطلع إلى الأمام.

وأود أن أبرز ثلاثة مجالات يلزم فيها بشكل خاص بذل جهود متواصلة.

نرحب ترحيبا حارا بسن الحكومة لقانون إنشاء الدوائر الانتخابية الانتقالية من أجل السلام. إن إدماج أصوات الضحايا من المناطق المتضررة من النزاع في البرلمان هو إنجاز تاريخي لجهود إعادة الإدماج السياسي. غير أن التهديدات والتخويف ضد المرشحين من مختلف الأطياف السياسية أمر يبعث على القلق، ويجب أن تستمر الجهود لكفالة المشاركة الآمنة والمجدية للنساء والشباب في العملية السياسية.

ولا نزال نشعر بقلق عميق إزاء استمرار استهداف المقاتلين السابقين. ونشجع الحكومة على تعزيز ضمانات الحماية للمقاتلين السابقين واعتماد نهج يراعي الفوارق بين الجنسين لكفالة توفير الحماية المتساوية والكافية للمرأة في إطار هذا المخطط. وينتابنا القلق أيضا إزاء التقارير التي تفيد بالعنف ضد المدافعين عن حقوق الإنسان، الذين يستحقون العمل في جميع المجتمعات دون خوف.

وأود أن أكرر مرة أخرى التأكيد على قلقنا إزاء الخسائر الفادحة الناجمة عن العنف والتشريد القسري وحالات الحبس الجماعي للسكان الأصليين والكولومبيين المنحدرين من أصل أفريقي، وكذلك القيادات الاجتماعية وقيادات المجتمعات المحلية الأخرى، ولا سيما النساء والقادة الشباب. ونشجع جميع الجهود المبذولة لدعم هذه الفئات من المجتمع، وتوسيع وجود الدولة في مناطق هذه البلديات، وتفكيك الجماعات المسلحة، وتقديم الجناة إلى العدالة.

إن الحوار المستمر والملتزم في كولومبيا أمر أساسي. ونرحب بتعاون جميع الأطراف مع لجنة متابعة تنفيذ الاتفاق النهائي وتعزيزه والتحقق منه، ونقدر عمل البعثة للمساعدة في التغلب على الصعوبات وتشغيل هذا المنبر القيّم. ومع اقتراب موعد الانتخابات في كولومبيا، غدا حيز الحوار بشأن تنفيذ الاتفاق أكثر أهمية من أي وقت مضى، ويلزم الحفاظ عليه.

وبوسع عمليات الحقيقة والمصالحة إفساح المجال لمعالجة المظالم والمساعدة في وضع جميع المواطنين على طريق مشترك لإحراز التقدم. لقد كان اتفاق السلام في كولومبيا مبتكرا حقا، بما في

ذلك جعل ضحايا النزاع في صلبه. وفي هذا الصدد، ترحب أيرلندا بتمديد ولاية لجنة الحقيقة.

ونؤكد مجددا أيضا دعمنا للجهاز القضائي الخاص من أجل السلام. إذ إن تحقيقاته في العنف الجنسي المرتبط بالنزاع والتجنيد القسري للأطفال في النزاعات واستخدامهم تكتسي أهمية بالغة. وقد تسببت هذه الجرائم البشعة في بعض أعمق الجروح. وتحقيق العدالة للضحايا، حتى بعد عقود، سييسر اندمال الجروح.

وفي الختام، وفي هذه الذكرى السنوية التاريخية، من المهم الاحتفال بالتقدم الذي أحرزناه. وفي الوقت الذي يبدو فيه الكثير من النزاعات في جميع أنحاء العالم مستعصيا على الحل، فإن الاتفاق الكولومبي يشكل مثالا على ما يمكننا تحقيقه. ومثل أي عملية سلام، تطلب الأمر الشجاعة والصبر والثقة. وقد كانت هناك تحديات ونكسات، ولا يزال الطريق طويلا أمامنا.

ولكن باستشراف المستقبل، ينبغي أن تشجعنا مكاسب العملية. ويجب على جميع الأطراف أن تضاعف جهودها لحماية هذا السلام الذي تحقق بشق الأنفس بكفالة التنفيذ الكامل للاتفاق. وستواصل أيرلندا والمجلس دعم كولومبيا وشعبها في هذه المسيرة.

السيدة يول (النرويج) (*تكلمت بالإنكليزية*): نشكر الممثل الخاص للأمين العام كارلوس رويس ماسيو على إحاطته. كما نشكر السيدة بينياراندا والسيدة سوتو على بيانيهما المؤثرين. ونرحب ترحيباً حاراً بالسيدة مارتا لوسيا راميرس، نائبة الرئيس ووزيرة الخارجية في كولومبيا، في جلسة اليوم.

وكما أشار الكثير من المتكلمين الذين سبقوني، سنحتفل في غضون ستة أسابيع بالذكرى السنوية الخامسة للاتفاق النهائي لإنهاء النزاع وإحلال السلام المستقر والدائم. وقد وضع الاتفاق حدا لـ ٥٢ عاما من النزاع العنيف مع جماعة حرب العصابات: القوات المسلحة الثورية الكولومبية – الجيش الشعبي. وجاء هذا الإنجاز نتيجة التزام قوي من الطرفين، بدعم قوي من المجتمع المدني الكولومبي، وأيده المجتمع الدولي تأييدا صادقا.

والواقع أن تنفيذه الشامل والمطرد والناجح يظل أولوية بالنسبة لمجلس الأمن اليوم. وتنفيذ اتفاق السلام يستغرق وقتا. ومع ذلك، فقد أنجز الكثير، بما في ذلك إحراز التقدم في إعادة إدماج المقاتلين السابقين. ومع ذلك، نشعر بانزعاج من أن مكتب المراقب المالي العام يشير إلى أن تنفيذ الاتفاق بالكامل سيستغرق بهذه الوتيرة ٢٦ عاما – وليس السنوات الـ ١٥ المتفق عليها. ونحث كولومبيا على التعجيل بالتنفيذ، مع التأكد من أن يتم ذلك بطريقة شاملة.

وتمثل المستويات المرتفعة للعنف الحالية – التي تتسبب في التشريد الجماعي – أكبر تهديد للاتفاق. وعلاوة على ذلك، فإن عدد المدافعين عن حقوق الإنسان والقيادات الاجتماعية والمقاتلين السابقين في القوات المسلحة الكولومبية الذين قتلوا هو عدد مذهل. ويؤدي ذلك إلى انعدام الأمن ويقوض ثقة الناس في الاتفاق. ويجب بذل جهود إضافية لتحسين الحالة الأمنية. ويجب التركيز بشكل خاص على البلديات الـ ٢٥ التي نقع فيها معظم أعمال العنف، ولا سيما مجتمعات السكان الأصليين.

ويتمثل أحد الأهداف الرئيسية للاتفاق في الاستعاضة عن العنف بالمشاركة السياسية. وقد اتخذت كولومبيا خطوات هامة في ذلك الاتجاه. وأمكن اجتياز عقبة هامة عندما سُن القانون الذي ينص على إنشاء الدوائر الانتخابية الانتقالية الـ ١٦ للسلام. ومع اقترابنا من انتخابات عام ٢٠٢٢، يجب بذل جهود كبيرة لتجنب العنف السياسي، بما في ذلك ضد المرشحين للمقاعد الخاصة الـ ١٦، وهم معرضون للخطر بشكل خاص.

وسيكون تنفيذ النظام الأمني الشامل لممارسة العمل السياسي، على النحو المنصوص عليه في الاتفاق، خطوة هامة. ونأمل أن تتمكن الأحزاب السياسية، مرة أخرى، من الالتفاف حول برنامج يقوم على استبعاد العنف. إن خروج الناس إلى الشوارع للتظاهر السلمي تعبير مشروع عن المشاركة السياسية ويجب احترامه، لا مواجهته بالاستخدام غير المتناسب للقوة.

ويتطلب الحوار السياسي الشامل للجميع مشاركة قادة المجتمعات المحلية والمجتمع المدني والمدافعين عن حقوق الإنسان. ونعلم أن قضايا المرأة والسلام والأمن تشكل أولوية عليا بالنسبة لكولومبيا. وننوه بالعمل الذي تم الاضطلاع به لضمان مشاركة المرأة مشاركة كاملة ومتساوية وذات مغزى ونشجع على تخصيص المزيد من الموارد لتعزيز الضمانات الأمنية للنساء والمدافعين عن حقوق الإنسان والمقاتلين السابقين والقادة الاجتماعيين.

ومن الضروري توفير ظروف معيشية كريمة للمقاتلين السابقين. وثمة أهمية بالغة للتأكد من أن الموقعين على الاتفاق قادرون على توفير الغذاء والسكن الملائم لأنفسهم ولأسرهم. ويسرنا أن نعلم أنه يجري اتخاذ خطوات للتغلب على الخلافات. ونشجع كلا الطرفين على الاستفادة على أفضل وجه ممكن من مختلف الفضاءات الرسمية وغير الرسمية التي أوجدها الاتفاق، ولا سيما المجلس الوطني لإعادة الإدماج ولجنة متابعة تنفيذ الاتفاق النهائي وتعزيزه والتحقق منه. ويسرنا مرة أخرى أن نسلط الضوء على التقدم الذي أحرزه النظام المتكامل للعدالة الانتقالية. وتوفر لجنة تقصي الحقائق فضاء لا يقدر بثمن لقول الحقيقة ولعقد اللقاءات بين الضحايا والجناة. وسيتيح تمديد عمل اللجنة لفترة سبعة أشهر أخرى لها وقتا ثمينا للامتثال لولايتها. ونأمل أن يساعد تقريرها في تضميد الجراح وأن يصبح نقطة انطلاق نحو مستقبل سلمي.

أخيرا، أؤكد للمجلس أن النرويج لا تزال ملتزمة بمرافقة كولومبيا في جهودها لضمان تنفيذ اتفاق السلام تنفيذا شاملا.

السيد غنغ شوانغ (الصين) (*تكلم بالصينية*): ترحب الصين بحضور فخامة السيدة مارتا لوسيا راميرس، نائبة الرئيس ووزيرة الخارجية لكولومبيا، جلسة اليوم. وأشكر الممثل الخاص للأمين العام، رويس ماسيو، على إحاطته. كما استمعت باهتمام إلى بياني ممثلتي المجتمع المدني.

خلال السنوات الخمس الماضية منذ توقيع الاتفاق النهائي لإنهاء النزاع وإحلال سلام مستقر ودائم، يجري تنفيذ الاتفاق باطراد بفضل الجهود المتضافرة التي تبذلها الحكومة الكولومبية وجميع الأطراف. ويستمر إحراز تقدم في عملية السلام، وقد تحققت نتائج ملحوظة.

وترحب الصين بإنشاء الحكومة الكولومبية لدوائر انتخابية انتقالية خاصة للسلام، مما يتيح للسكان المستبعدين تاريخيا في المناطق المتأثرة بالنزاع فرصة المشاركة في الانتخابات الوطنية للمرة الأولى. وتلك خطوة هامة إلى الأمام في تنفيذ اتفاق السلام، ونشيد بالجهود التي تبذلها جميع الأطراف الكولومبية في ذلك الصدد. وأتطلع إلى إجراء انتخابات الكونغرس والرئاسة بنجاح في العام المقبل، مما سيهيئ بيئة مواتية لمتابعة تنفيذ اتفاق السلام.

إن التنفيذ الشامل لاتفاق السلام عملية معقدة ومنهجية. وهو يتطلب من الحكومة الكولومبية وجميع الأطراف بذل جهود متواصلة لا تعرف الكلل لتعزيز إنجازاتها التي تحققت بشق الأنفس. ونلاحظ أنه لا تزال هناك فجوة بين تنفيذ اتفاق السلام والتقدم المتوقع. فلا يزال هناك الكثير مما ينبغي عمله في بعض أجزاء البلد لتحسين الحالة الأمنية وحماية سلامة وأمن المقاتلين السابقين وتخصيص الأراضي لهم. ونأمل أن تعمل الحكومة الكولومبية وجميع الأطراف معا للحفاظ على الزخم الإيجابي الحالي والنهوض بتنفيذ اتفاق السلام بطريقة متوازنة وتعزيز ثقة جميع قطاعات المجتمع في عملية السلام ودعمها لها.

وتدعم الصين كولومبيا في مواصلة إصلاحاتها الريفية والزراعية وفي التعجيل بإعادة إدماج المقاتلين السابقين في المجتمع. وينبغي مواصلة تحسين الخدمات العامة. وينبغي تنفيذ استبدال المحاصيل غير المشروعة والزراعة وغيرها من المشاريع التي تعود بالنفع على الناس تنفيذا كاملا. وسترسي كل هذه الجهود أساسا اقتصاديا واجتماعيا متينا للسلام والاستقرار في كولومبيا على المدى الطويل.

تقوم بعثة الأمم المتحدة للتحقق في كولومبيا بعمل هائل لدعم تنفيذ اتفاق السلام. وتشيد الصين بالبعثة وتؤيد تمديد ولايتها. ونأمل أن تيسر البعثة إجراء المزيد من الحوار والتشاور بين الحكومة الكولومبية والمقاتلين السابقين لحل الخلافات والمشاكل الناشئة في سياق تنفيذ

اتفاق السلام. وفي الوقت نفسه، ينبغي للبعثة أن تعزز تنسيقها مع فريق الأمم المتحدة القطري وأن تؤدي دورا إيجابيا في التعجيل بتحقيق السلام والاستقرار الدائمين والتنمية المستدامة في كولومبيا.

السيدة غاسري (فرنسا) (*تكلمت بالفرنسية*): أشكر الممثل الخاص للأمين العام على إحاطته والسيدة بينيراندا والسيدة سوتو على شهادتيهما وعلى عملهما اليومي في مجتمعاتهما المحلية. وأرحب أيضا بنائبة الرئيس ووزيرة الخارجية لكولومبيا.

إن كولومبيا على وشك الاحتفال بالذكرى السنوية الخامسة لتوقيع الاتفاق النهائي لإنهاء النزاع وإحلال سلام مستقر ودائم. إنه اتفاق تاريخي وقد أُحرز تقدم كبير، وهو ما نرحب به. ومع ذلك، يجب علينا أيضا أن نستخلص استنتاجات واضحة فيما يتعلق بتنفيذه وأن نواصل الجهود وفقا لذلك لأن هناك تحديات عديدة لا تزال قائمة، كما ذُكر مرارا على لسان من تحدثوا قبلي.

وسأتطرق إلى أربعة جوانب.

أولا، ترحب فرنسا بإنشاء ١٦ دائرة انتخابية انتقالية خاصة للسلام. وسيسمح ذلك للسكان المستبعدين تاريخيا في المناطق المتأثرة بالنزاعات بالمشاركة الكاملة في العملية السياسية. إن الحملة الانتخابية تقترب ويقترن بها خطر زيادة العنف. ويجب على السلطات الكولومبية أن تفعل كل ما في وسعها لضمان إجراء الانتخابات في ظروف جيدة. ويشكل أمن المرشحين أولوية.

ثانيا، نرحب بالتقدم المستمر الذي أحرزه النظام الشامل للحقيقة والعدالة والتعويضات وعدم التكرار. إن تمديد ولاية لجنة تقصي الحقائق سيسمح لها بإكمال عملها الأساسي. وإصدار أول لوائح اتهام في القضية ٠٣ هو تطور إيجابي. ونشجع جميع أطراف النزاع على المشاركة في تلك العملية.

ثالثا، إن استمرار العنف في كولومبيا غير مقبول. وكل عملية اغتيال تقوض تنفيذ اتفاق السلام. والحل معروف جيدا للكولومبيين. ويجب تعزيز وجود الدولة في أبعد المناطق النائية. كما يجب النهوض بدور اللجنة الوطنية المعنية بالضمانات الأمنية من أجل تنفيذ سياسة تفكيك الجماعات المسلحة.

رابعا، من أجل تحقيق السلام، يجب توفير فرص اجتماعية واقتصادية حقيقية وعادلة للجميع. وقد أُحرز تقدم طيب في الإصلاح الريفي واستبدال المحاصيل غير المشروعة والحصول على الأراضي والسكن. ويجب التعجيل بهذا التقدم وتوطيده، وقبل كل شيء، يجب أن يقترن بميزانية مناسبة. ويجب إيلاء اهتمام خاص لفصول الاتفاق التي تتناول المسائل العرقية والجنسانية. وقد زودتنا ممثلتا المجتمع المدني بمثال على ذلك.

قبل أن أختتم بياني، أود أن أردد دعوة الأمين العام في تقريره (S/2021/824) إلى الاستفادة الكاملة من المؤسسات المنصوص عليها في اتفاق السلام. وأقصد على وجه الخصوص لجنة متابعة تنفيذ الاتفاق النهائي وتعزيزه والتحقق منه. لقد بُنيت تلك المؤسسات لتعزيز الحوار، وهي بحاجة إلى زيادة تواتر اجتماعاتها.

في الختام، ستواصل فرنسا، وكذلك الاتحاد الأوروبي، دعم جميع الذين يعملون في كولومبيا كل يوم لتحقيق السلام.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن لنائبة رئيس كولومبيا ووزيرة خارجيتها.

السيدة لوسيا راميرس (كولومبيا) (*تكلمت بالإسبانية*): أشكر جميع أعضاء مجلس الأمن على اهتمامهم المستمر بالحالة في كولومبيا. وأشكر كينيا بصفة خاصة على عقد هذه الجلسة. وإنني في غاية الامتنان للإحاطتين اللتين قدمتهما ممثلتان بارزتان لكولومبيا والمرأة الكولومبية، هما السيدة بيبيانا بينياراندا والسيدة دانييلا سوتو. أشكرهما على ملاحظاتهما. وضمن جملة أمور، نحن ممتنون جدا لأن بيبيانا كانت جزءا من عملية أدت إلى إعادة انتخابها وإلى العملية الشاملة التي نظمتها حكومة كولومبيا، وخاصة مستشار شؤون تحقيق الاستقرار، السيد إميليو أرتشيلا بينيالوسا. كما يسرنا كثيرا أن نرى في السيدة سوتو امرأة شابة لديها هذه السلطة في ولاية كاوكا والمعاناة

هناك وكيف ترسخ العنف في مدينة كالدونو، للأسف، نتيجة لتزايد وجود الاتجار بالمخدرات. أعرب عن تضامني مع المرأتين. ونحن على استعداد للعمل معهما بأذرع مفتوحة، لأننا ندرك تماما أن صوت وعمل المرأة وقدرتها على بناء الجسور ستمكننا من دفع بلدنا إلى الأمام. كما أشكر السيد رويس ماسيو على إحاطته وعرضه لتقرير الأمين العام (S/2021/824)، وعلى عمله المتواصل.

يعرض هذا التقرير التقدم الذي أشاد به جميع أعضاء المجلس تقريبا. ولهذا نشكر الجميع باسم الرئيس إيفان دوكي ماركيس وحكومتنا بأسرها. ويكتسي هذا التقدم أهمية خاصة ونحن على أعتاب الاحتفال بالذكرى السنوية الخامسة للاتفاق النهائي لإنهاء الصراع وبناء سلام مستقر ودائم، والذي تحقق تنفيذه، لجميع المقاصد والأغراض، على مدى السنوات الثلاث الماضية. وبشكل أكثر تحديدا، قمنا خلال السنوات الثلاث الماضية من فترة ولايتنا في الحكومة بتنفيذ سياسة "السلام مع الشرعية"، وهي سياسة غير حصرية وتُعد جوهر ما كان مطلوبا في كولومبيا بعد سنوات عديدة من الصراع الذي عانينا منه للأسف.

ينوه التقرير أيضا بتنفيذ الاتفاق من حيث إتاحته المجال للمجتمعات المحلية للعمل مع الحكومة في صياغة خطط التنمية وبدائل الاقتصادات غير المشروعة، التي كان فيها نهج جنساني غير مسبوق، والذي يُشار إليه في التقرير للمرة الرابعة على التوالي. لقد جسدت سياسة السلام مع الشرعية رؤيتنا لمساعدة كولومبيا في التغلب على التحديات التي كان ينبغي أن تتصدى لها منذ عقود والتي أدت إلى استمرار الصراع لفترة طويلة.

وقد ذكرت المحكمة الدستورية أن الالتزامات المنصوص عليها في الاتفاق ينبغي العمل عليها باستمرار خلال فترة ١٥ عاما – وهو الإطار الزمني، وليس ٢٦ عاما – وبالتالي سيتعين على بلدنا أن يحقق تنفيذه في ١٥ عاما. وهذا يعني أن على إدارتنا أن تحقق تنفيذ ٢٦ في المائة. وكما ذكر ممثل أيرلندا، يشكل ذلك ثلث الوقت الذي انقضى. وعلى الرغم من أنه لا يزال هناك الكثير من الوقت، من المهم عدم التراجع عن ما تحقق بالفعل من حيث نسبة الـ ٢٦ في المائة التي يتعين على حكومتنا تنفيذها.

وكما هو واضح، تم إحراز قدر كبير من التقدم، والذي كان يستحيل تصوره قبل سنتين، أو حتى قبل سنة واحدة. نحن فخورون جدا بذلك. وكل ثلاثة أشهر، أظهرنا كيف استطعنا أولا تقديم ضمانات سياسية وقانونية للعملية؛ وثانيا تقديم الدعم للضحايا؛ وثالثا إعادة إدماج المقاتلين السابقين؛ ورابعا تنفيذ برامج استبدال المحاصيل؛ وخامسا إنشاء المناطق الإقليمية للتدريب وإعادة الإدماج؛ وسادسا توفير تنمية ريفية شاملة، والتي تزداد شمولا من حيث البنية التحتية، والتنمية الاقتصادية، والاستثمار الاجتماعي في البيئة وتشمل العمل مع المجتمعات المحلية وتوفير التعليم للأطفال؛ وأخيرا النهج الجنساني.

وأنا أتفق مع ما قالته ممثلتا المجتمع المدني – بيبيانا ودانييلا – في وقت سابق في إحاطتيهما، لأن النهج الجنساني كان حيويا للاتفاق. فمن خلال هذا النهج أظهر اجتماع المائدة المستديرة المعني بنوع الجنس كيف تدلل جميع المؤشرات على التقدم الواضح جدا. هل هناك أيضا حاجة إلى نهج عرقي؟ حسنا، هناك أهمية لعقد اجتماع مائدة مستديرة بتركيز عرقي، والذي ينبغي أيضا إدراجه. وأنا شخصيا كنت أعتقد من البداية أن النهج يجب أن يشمل جميع المجموعات العرقية، لأننا نحن النساء لدينا مجموعة من الأفكار والاحتياجات والمطالب. ولكن إذا كان اجتماع المائدة المستديرة هذا يسهم في تحسين التنفيذ، فإننا نرحب به. ويعمل المستشار أرتشيلا بينيالوسا على هذا الأمر.

لقد واجهنا تحديات كبيرة. واجهناها لأن هذا هو التزامنا نحن حكومة الرئيس دوكي تجاه كولومبيا. إن الاستمرار في بناء السلام كل يوم يستلزم بذل جهود هائلة من جانب الحكومة، وإرادة سياسية وموارد من الميزانية، كما ذكر ممثل فرنسا للتو. ولكن كيف لا يكون تحديا تنفيذ عملية تم فيها تسريح ١٣٩٩٦ مقاتلا سابقا، بمن في ذلك أسرهم؟ وكيف لا يكون تحديا عندما تغطي البرامج الإنمائية ذات التركيز الإقليمي قرابة ٧ ملايين نسمة، وهو ما يماثل سكان لبنان أو ليبيا أو

السلفادور أو لاوس أو بلغاريا أو هونغ كونغ؟ وأتساءل ما هو البلد في العالم الذي سيتمكن، في غضون ثلاث أو خمس سنوات، من حل جميع مشاكل أي من تلك البلدان.

وبطبيعة الحال، لدينا التزام كبير بما يتماشى مع ما قالته مقدمتا الإحاطتين من المجتمع المدني، ولكن أيضا مع ما قالته ميليسا هيريرا، التي تكلمت في الجلسة السابقة نيابة عن مؤسسة أمريكا اللاتينية فيفا لا فيدا (عش الحياة) (انظر S/PV.8818). لقد بعثت لها برسالة وأخبرتها بما نفعله. وقد دعوناها إلى المشاركة بنشاط في التحول الذي تقوم بتنفيذه حكومة الرئيس دوكي. ويشمل ذلك المبادرة الكبيرة الخاصة بميثاق للشباب، والتي اختُتمت قبل بضعة أيام بعد عقد ٥٠٠ حلقة عمل تتكون من أكثر من ١٥ ألف شاب يمثلون كل عرق وخلفية اجتماعية ومنطقة في البلد. وكانت تلك خطوة هامة جدا سيتعين على بلدنا متابعتها بمنظور للمدى المتوسط والطويل.

وكما يعلم جميع الأعضاء، فإن فكرة دعم إعادة الإدماج قد نشأت في عام ٢٠١٩، وبالتالي ينبغي أن يصل هذا الدعم إلى نهايته الآن. غير أن حكومتنا قررت تمديد الإطار الزمني لأطول فترة ممكنة - بالنسبة للذين أعيد إدماجهم - على النحو المنصوص عليه في خطتنا الإنمائية الوطنية. وبطبيعة الحال، يتم كل عام تخصيص الموارد اللازمة في الميزانية.

وتمشيا مع سياسة السلام مع الشرعية، أنشأنا المجلس الوطني لإعادة الإدماج، والذي مكننا من وضع تخطيط محكم يشمل إجراءات محددة بأطر زمنية، مع تحديد المسؤولين عنها، وذلك وفقا لاحتياجات المقاتلين السابقين. وكان هناك تنسيق كبير جدا في عملية إعادة الإدماج التي شارك فيها المقاتلون السابقون. وكما قال الكثيرون في وقت سابق فإنها عمليات تاريخية، وفي مجال إعادة الإدماج تذهب الحكومة إلى أبعد مما يحدده الاتفاق.

وفيما يتعلق بالضمانات الاقتصادية، قمنا بصرف ١١٨ مليون دولار لصالح ٢١٦ ١٣ مقاتلا سابقا في القوات المسلحة الثورية الكولومبية. وكما ذكرت سابقا، فقد قام ٩٩٦ ١٣ مقاتلا سابقا بإلقاء أسلحتهم. وقد تم التخطيط في البداية لأن تكون المناطق الإقليمية المخصصة للتدريب وإعادة الإدماج مواقع مؤقتة كان ينبغي حلها الآن. غير أن حكومتنا قررت تحويلها إلى مواقع دائمة وإدراجها في التخطيط الإقليمي المحلي. لقد أبقينا على ٢٤ منطقة ونحافظ على إدارتها الحالية، ونوفر موارد يبلغ إجمالي قيمتها أكثر من ١٨ مليون دولار مخصصة لتغطية تكاليف صيانتها وإيجاراتها وإدارتها لضمان قدرتها على العمل بشكل سليم. كما قدمنا الدعم الغذائي، وقدمت الحكومة الوطنية هذا الدعم باستثمار يزيد على ٧ ملايين دولار.

وكما يعلم الأعضاء جيدا، لم يوفر الاتفاق أرضا لمقاتلي القوات المسلحة الثورية الكولومبية السابقين. غير أنه بالنظر إلى أن بعض المشاريع الإنتاجية تتطلب أرضا، بدأت الحكومة في اقتناء قطع من الأراضي حتى تكون مشاريع المقاتلين السابقين قابلة للاستمرار ومربحة ودائمة، وحتى تمكنهم مع مرور الوقت من تحقيق دخل كاف.

وقد صُرف بالفعل أكثر من ٢,٥ مليون دولار لشراء أكثر من ٥٧٠ هكتارا، وكما ذكرت سابقا، استفاد ٥٥٠ ٣ مشروعا منتجا فرديا وجماعيا من الأراضي المؤجرة والتي بفضلها يحصل ٥٧ في المائة من المقاتلين السابقين - يمثلون ١٠٠ ٧ مقاتل سابق وأسرهم - على دخل مستقر. وعلى الرغم من أن وضع المقاتلين السابقين لم يكن من بين المعايير المتوخاة لاستلام أراض، فإن العديد من هؤلاء المقاتلين السابقين تسلموا أراض لمشاريعهم الإنتاجية.

وشهدنا نتائج باهرة في تلك المشاريع بفضل الحوار الذي أشار إليه عدد من أعضاء المجلس، وهو عبارة عن عملية مستمرة ينفذها المستشار الرئاسي لتحقيق الاستقرار والتوطيد، السيد إميليو أرتشيلا بينيالوسا، الموجود هنا معي اليوم، بناء على تعليمات الرئيس. وقد وفرت التحليلات والمناقشات في لجنة متابعة تنفيذ الاتفاق النهائي وتعزيزه والتحقق منه وفي المجلس الوطني لإعادة الإدماج - علاوة على الاجتماعات البناءة المتعددة مع المقاتلين السابقين التي عقدها السيد أرتشيلا بينيالوسا والمدير ستابر - وضوحا في كل خطوة من الخطوات التي تُتَّخذ في إطار تلك العملية بالاشتراك مع المقاتلين السابقين.

وبعد أن وافقت مجموعة الأعضاء السابقين في القوات المسلحة الثورية الكولومبية في البداية على حلول الإسكان الأولى في المناطق الإقليمية السابقة للتدريب وإعادة الإدماج، عادت وغيرت رأيها بشأن نظام البناء ورفضت عرض الحكومة الوطنية المتعلق بالإسكان. ونحن نفهم أن تلك مسألة إجرائية يجب حلها بسرعة. والضمانات المنصوص في عملية إعادة الإدماج متاحة لجميع المقاتلين السابقين المسرحين الأطراف في خريطة الطريق المتفق عليها، بغض النظر عما إذا كانوا ينتمون إلى الحزب السياسي للقوة الشعبية الثورية البديلة، المعروف الآن باسم حزب كومونيس. وبغض النظر عما إذا كان المقاتل السابق عضوا في الحزب أم لا، فإنه لن يواجه أي تمييز على الإطلاق، شريطة أن يكون قد أوفى بالتزاماته فعلا. وتضم عملية إعادة الإدماج اليوم ١٢ ٩١٠ أشخاص، يوجد أكثر من ١٠ ٤٠٠ منهم خارج المناطق الإقليمية السابقة للتدريب وإعادة الإدماج ولا يزال ٢ ٤٦٩ منهم داخلها.

وكما قال عدد من أعضاء المجلس، نحن الآن على وشك إجراء عملية انتخابية ستكون أساسية لاستمرار بناء السلام وتحقيق الاستقرار في كولومبيا. ونحن مقتنعون بأن تنفيذها على نحو سليم سيسهم في تحقيق السلام الدائم إذا ما اغتنم بلدنا الفرصة للاستفادة من المكاسب التي تحققت بالفعل. ومن الضروري أيضا حماية أرواح المشاركين في العملية الانتخابية وأن تواصل الحكومة المقبلة، أيا كانت، البناء على ما تم إنجازه حتى الآن.

وذلك ما يجعل قيامنا بتعزيز جميع مؤسساتنا لتنفيذ اتفاق السلام أمرا بالغ الأهمية، إذ أن المؤسسات تشكل أحد أصول الركائز الرئيسية لبناء السلام. ولهذا السبب تحديدا، نرحب كذلك بتمديد ولاية بعثة الأمم المتحدة للتحقق في كولومبيا لمدة سنة أخرى. وقد حققت الضمانات التي قدمناها لمرشحي حزب كومونيس السياسي فيما يتعلق بمشاركتهم في الانتخابات الأخيرة غرضها المتمثل في حمايتهم من خطر القتل والاختطاف الذي أدى في الماضي، للأسف، إلى فقدان العديد من مرشحي المقاتلين السابقين لحياتهم أو إلى إجبارهم على الانسحاب.

ويشكل ذلك سابقة جيدة للتدابير الحيوية التي نستعد لاتخاذها بالفعل من أجل ضمان تحسين أمن أعضاء حزب كومونيس طوال العملية الانتخابية المقبلة.

وفي نفس السياق، فيما يتعلق بالمشاركة السياسية، وعلى الرغم من أنها ليست جزءا من ولاية البعثة، يجب أن نسلط الضوء على إعلان الرئيس دوكي ماركيس عن التوقيع على المرسوم الذي ينص على تخصيص ١٦ مقعدا لتمثيل الضحايا في الكونغرس في الفترة من ٢٠٢٢ إلى ٢٠٣٠. فالضحايا محور تلك المبادرة، ولذلك من المهم جدا أن تكون البعثة على وعي تام بالحاجة إلى دعم ذلك الجهد باستمرار، تحقيقا لمصلحة الضحايا في تلك المقاعد. وأنا ممتنة جدا لممثلي المكسيك وفييت نام والهند، من بين آخرين، على ملاحظاتهم في هذا الصدد. ويتجلى التزام الرئيس دوكي ماركيس والحكومة بتقديم المساعدة وتعويضات للضحايا وتوفير الأمن لهم في جميع جوانب سياسة السلام في إطار الشرعية التي نتبعها، ولا سيما في عمل وحدتي مساعدة الضحايا وإعادة الأراضي.

وفيما يتعلق بالجانب الثاني من الولاية بجوانبها الثلاثة، وهو المتعلق بالضمانات الأمنية، فقد بدأنا تنفيذ سياسات خطتنا الأمنية الاستراتيجية التي وضعها المستشار أرتشيلا بينيالوسا. وموت شخص واحد أمر غير مقبول بالنسبة لحكومتنا، ونحن نحزن لكل روح تزهق. ومرة أخرى، هذا أمر غير مقبول على الإطلاق. ونعمل على ذلك الأساس للحد من أعمال العنف وجميع جرائم القتل ضد المقاتلين السابقين. وقد انخفض عدد جرائم قتل الأشخاص المشاركين في عملية إعادة الإدماج من ٧٤ في عام ٢٠١٩ إلى ٦٨ في عام ٢٠٢٠، وذلك انخفاض بنسبة ٨,١ في المائة، لكنني أصر على أنه لا يوجد مبرر لوفاة مقاتل سابق واحد. وبالمثل، سجل هذا المعدل انخفاضا بنسبة ١٨,٧ في المائة خلال الفترة بين ١ كانون الثاني/يناير و ٢٤ أيلول/سبتمبر ٢٠٢١ بالمقارنة مع الفترة نفسها من عام ٢٠٢٠، ولكن هدفنا هو عدم وقوع أي جريمة قتل.

وكما ذكر عدد من أعضاء المجلس، بمن فيهم ممثل الولايات المتحدة، يجب أن يستمر تحقيق المدعي العام في تلك الأعمال وتوجيه التهم بشأنها وإدانة مرتكبيها على نحو سريع وفعال. وحتى ١ تشرين الأول/أكتوبر، أُحرز تقدم في التحقيق في ١٨٢ من إجمالي ٣٤٠ قضية تتعلق بأشخاص مشاركين في عملية إعادة الإدماج. ويفيد مكتب المدعي العام بأن معظم الحوادث – أكثر من ٧٠ في المائة – وقعت في ممرات الاتجار بالمخدرات وفي المناطق التي توجد فيها نزاعات بين مجموعات من تجار المخدرات، بمن فيهم منشقون عن القوة الشعبية الثورية البديلة. وقتل العديد منهم رفاقهم السابقين في السلاح عندما رفض الأخيرون العودة إلى زراعة الكوكا. وذلك لا ينطبق على جميع القضايا، ولكن أرقام مكتب المدعي العام تبين أن ٧٠ في المائة منها يرتبط ارتباطا وثيقا بالمناطق ذات الصلة بأنشطة الاتجار بالمخدرات.

وكذلك شهدنا في الفترة من كانون الثاني/يناير إلى آب/أغسطس، انخفاضا بنسبة ٢٩ في المائة في عدد جرائم قتل ناشطي المجتمع المدني والمدافعين عن حقوق الإنسان مقارنة بالفترة نفسها من عام ٢٠٢٠. ولذلك السبب، فإن الخطة الأمنية الاستراتيجية مهمة جدا. وعلى الرغم من عمل الحكومة والمجتمع الكولومبي ككل، لا يمكننا تجاهل حقيقة أن الاتجار بالمخدرات يشكل تحديا كبيرا ونأمل أن تحرز القوة الشعبية الثورية البديلة تقدما أكبر بكثير في التزاماتها بمكافحة تلك الآفة. وقبل كل شيء، نأمل في إحراز تقدم كذلك فيما يتعلق بالعدالة الانتقالية من خلال معرفة الحقيقة والتحديد الفعال لطرق الاتجار بالمخدرات وعصابات الاتجار الحليفة العاملة في بلدان أخرى، بما في ذلك الأماكن التي تغسل فيها أموالها أو تحتفظ فيها بأصولها المالية.

ولنتذكر أنه تم التوقيع على اتفاق السلام مع العلم بأن القوات المسلحة الثورية الكولومبية – الجيش الشعبي لم تكن في ذلك الوقت المصدر الوحيد لأعمال العنف، التي ظل الاتجار بالمخدرات في بلدنا يؤججها على مدى عقود. فقد كانت جماعات جيش التحرير الوطني وكلان ديل غولفو ولوس بيلوسوس ولوس كاباروس ولوس كونتادورس، وجماعات أخرى كثيرة تحمل أسماء مختلفة، موجودة بالفعل عندما وقع اتفاق السلام. وتواصل تلك الجماعات اليوم الاتجار بالمخدرات، ما يؤدي إلى اندلاع أعمال عنف مع المنشقين عن القوة الشعبية الثورية البديلة الذين لم ينضموا قط إلى عملية السلام.

ولذلك، فإن تنفيذ اتفاق السلام وحده غير كاف لتحقيق السلام المستقر والدائم الذي نتوق إليه جميعا. ومن يحولون الانتباه عن الأسباب الحقيقية للعنف بمحاولة عزوها إلى إخفاقات مزعومة من قبل حكومتنا مخطئون. فنحن لم نحقق في ثلاث سنوات فقط ما لم يبدأ حتى في العامين الأولين فحسب، بل أوفينا بالتزاماتنا وزيادة على عدة جبهات من الاتفاق وسنواصل القيام بذلك. ونبذل كل ما في وسعنا لتحقيق سلام حقيقي ودائم في إطار الشرعية إلى جانب تنمية اقتصادية، تؤدي إلى إيجاد فرص عمل جيدة في جميع أنحاء كولومبيا، بما في ذلك في المناطق الريفية.

ولا بد من التسليم بأن الجماعات التي تستمر في أنشطة الاتجار بالمخدرات تعرقل تنفيذ اتفاق السلام. فهي تهاجم المدنيين وتغتال الزعماء الاجتماعيين وتقتل المنشقين الذين يشاركون في جهود استبدال المحاصيل. ولهذا السبب، من المهم جدا أن نصر، مرة أخرى، أمام مجلس الأمن على ضرورة أن يتحمل المجتمع الدولي بأسره بحق مسؤوليته المشتركة في مكافحة تجارة المخدرات الشائنة التي مولت أنشطة القوات المسلحة الثورية الكولومبية – الجيش الشعبي وجيش التحرير الوطني والعديد من الجماعات الأخرى التي ذكرتها في كولومبيا وفي أماكن أخرى كثيرة في جميع أنحاء العالم.

وتكرر كولومبيا دعوتها إلى تقاسم المسؤولية عن مكافحة الاتجار بالمخدرات لأن بلدنا يكافح كل يوم، بفضل الجهود الدؤوبة لسكانه وتعدادهم ٥٠ مليون نسمة وعملهم الشاق، من أجل مواصلة التقدم وتحقيق السلام. ومع ذلك، لكي أكون صريحا تماما، يجب أن أبلغ المجلس بأن بلدنا بأسره هو الضحية الأولى لتجارة دنيئة، تقوم بالفعل بمعالجة جزء من الكوكا في مختبرات في البلدان المتقدمة النمو. إنها تتغذى على المفاسد الاجتماعية المشينة والمؤسسات المالية لغسل

الأموال، التي لا يجرؤ سوى عدد قليل من البلدان على الاعتراف بها أو التصدي لها بالصرامة المطلوبة.

وفي مجال مكافحة الاتجار بالمخدرات، استثمرت حكومتنا ٢٨٠ مليون دولار لمساعدة الأسر المشاركة في البرنامج الوطني لاستبدال المحاصيل غير المشروعة في ٥٦ بلدية. ونُفذت تدخلات لمساعدة ٩٩ ٠٠٠ أسرة وجدت خيارا يكفل لها التنمية والتقدم الاجتماعي والاقتصادي، في حدود القانون، في المناطق الأكثر تضررا من آفة الاتجار بالمخدرات.

وقد احترمت حكومتنا الاستقلال الذاتي للهيئات التي يتألف منها النظام الشامل للحقيقة والعدالة والجبر وعدم التكرار. وقد أكد ممثلا إستونيا والنرويج على تلك النقطة، وبالنسبة لنا، فإن استقلال القضاء أمر بالغ الأهمية.

وقد ظهرت الجائحة وأثرت على جميع الكيانات الحكومية. وكان التمويل المخصص لميزانية نظام العدالة الانتقالية ولجنة تقصي الحقائق ووحدة البحث عن المفقودين أعلى من التمويل المخصص تقليديا لنظام العدالة. وبلغ مجموع التمويل المخصص لهذه الكيانات الثلاثة ١٣٢ مليون دولار في عام ٢٠٢٠ و ١٥١ مليون دولار في عام ٢٠٢١. وهذا يعني أن حكومة إيفان دوكيه قد خصصت ٢٧٨ مليون دولار للجهاز القضائي الخاص من أجل السلام. إنها ميزانية ومستوى استثمار غير مسبوقين يجب أن نحافظ عليهما.

وأود أن أدلي ببعض الملاحظات المحددة بشأن بعض المسائل التي لا صلة لها بالجوانب الرئيسية الثلاثة للولاية المبينة في التقرير (S/2021/824).

فيما يتعلق بالجهود التي تبذلها الحكومة كل عام لزيادة الموارد والتمويل المخصص للسلام، كما ذكرت في بياني السابق (انظر S/PV.8818)، فإن التكلفة الإجمالية لذلك التنفيذ تعادل ما يقرب من عامين كاملين من إجمالي الناتج المحلي لكولومبيا. وهذا، بلا شك، يتجاوز قدرات ميزانية دولتنا، وأتصور أنه يتجاوز قدرات ميزانية أي دولة ممثلة في القاعة اليوم. ما هو البلد الذي يمكنه تخصيص عامين كاملين من ناتجه المحلي الإجمالي لتنفيذ اتفاقية ستساعد شريحة كبيرة من السكان – وإن كانت بالكاد تصل إلى ١٠ في المائة منهم؟

وستواصل حكومتنا القيام بالاستثمار اللازم، الذي بلغ، حتى الآن، ٨,٤١٣ مليارات دولار على مدى السنتين الماضيتين. وهو يدل على التزامنا الحقيقي في ذلك المجال. وعلى الرغم من الجائحة، خصصت الحكومة أكبر ميزانية في التاريخ لرعاية الضحايا، بمبلغ ٢٦٣ مليون دولار؛ وإعادة إدماج المقاتلين السابقين – بمبلغ أكبر بكثير – وللبلديات الأكثر تضررا بالفقر والعنف، بأكثر من ٢,٨٩٤ مليار دولار.

وفيما يتعلق بمجالات إعادة الإدماج الجديدة، أؤكد أن هذه الإحصاءات غير موجودة وإعدادها لن يفيد. ويجب أن نعزز ما هو موجود بالفعل، ولا سيما العناصر التي تشكل بالفعل جزءا من الاتفاق والولاية. ويجب أن نتخذ جميع الخطوات اللازمة نحو تحقيق الأوضاع الطبيعية، بما في ذلك بقبول نظام التخطيط العمراني المعمول به بالفعل. وبما أن إعادة الإدماج مضمونة لجميع المقاتلين السابقين، فإننا نتوقع عند انتقالهم توجههم إلى مناطق تكون فيها الفرص في المتناول وخاضعة للتنظيم ومتوفرة، وليس إلى مناطق تكون فيها أكثر تعقيدا. ونطلب إلى البعثة أن تدعمنا في تحقيق ذلك الهدف.

وفيما يتعلق بالشؤون الإثنية، وردا على تعليقات ممثلي مختلف الدول الأعضاء، مثل سانت فنسنت وجزر غرينادين، إلى جانب الأعضاء الأفارقة الثلاثة في مجلس الأمن – كينيا والنيجر وتونس – أود أن أبلغ المجلس بأنه اجتمعت الحكومة في كالي، عاصمة بايي ديل كاوكا، قبل أسبوع مع الوكالة المكلفة باستعراض المسائل الإثنية المتصلة بتنفيذ الاتفاق، واتفقت على خطة عمل للعام المقبل. ولدينا ٩٧ مؤشرا إثنيا، وقد تم الانتهاء من ١٢ منها. أما بالنسبة للـ ٨٥ مؤشرا المتبقية فقد تم إحراز تقدم ووضعت خطط عمل لعامي ٢٠٢١

و ٢٠٢٢. وسيتم تنفيذ نحو ٦٦ التزاما في مجال المسائل الإثنية من أصل ٩٧ التزاما في الفترة ٢٠٢٦–٢٠٣١.

وفيما يتعلق بالنهج الجنساني، الذي ذكره أيضا عدد من أعضاء المجلس، يصادف غدا اليوم الدولي للمرأة الريفية. ويشارك بالفعل ما مجموعه ٤٥ في المائة من المقاتلات السابقات في مشاريع إنتاجية ومربحة ومستدامة وقابلة للتطوير. وتقدم الحكومة المساعدة التقنية، فضلا عن التمويل والدعم.

ويأتي عمل البعثة في مجال التحقق في إطار الولاية المحددة من المجلس. ونشير، على سبيل المثال، إلى أن عرض الحكومة على الكونغرس لاتفاق إسكاسو بوصفه تشريعا رئيسيا لعملية التنفيذ غير ضروري على الإطلاق، وقبل كل شيء خارج نطاق الولاية. وقد بذلت الحكومة جهودا جبارة في هذا المجال. ومع ذلك، لا تزال هناك تحديات داخل الكونغرس. ولهذا السبب، أود أن يتم الاعتراف بالتقدم المحرز في التنفيذ، سواء تمت الموافقة على الاتفاق أو لا.

وأشكر بإخلاص جميع الممثلين على ملاحظاتهم، ولا سيما ملاحظات ممثل أيرلندا بشأن الشجاعة والمثابرة والثقة اللازمة للبقاء ملتزمين تجاه عملية من هذا النوع. ويتوافق هذا أيضا مع الملاحظات التي أدلى بها ممثل المملكة المتحدة في بداية بيانه. إن عدة عمليات تفشل قبل مرور خمس سنوات عليها. وبما أننا ندرك إحرازنا تقدما مطردا في هذه العملية على مدى السنوات الخمس الماضية، فذلك يمثل بالنسبة لنا جميعا مصدر إلهام وسببا للاحتفال. وبطبيعة الحال، سنواصل جهودنا كل يوم لبناء السلام في بلدنا، بدعم من بعثة التحقق. ولذلك، نطلب اليوم، باسم الرئيس إيفان دوكيه، تمديد الولاية لسنة أخرى، اعتبارا من ٣١ تشرين الأول/أكتوبر. وأتقدم بخالص الشكر إلى المملكة المتحدة، بصفتها القائمة بالصياغة، بشأن هذه المسألة المحددة.

والكولومبيون آخذون في العودة إلى تحقيق النمو الاقتصادي بعد الضربة الشديدة التي سببتها الجائحة. فقد أزهقت أرواح كثيرة؛ وحدث نفس الشيء في عدة بلدان ممثلة هنا. ونتقدم بتعازينا بفقدان الأرواح العديدة في كل بلد من البلدان الممثلة هنا. وللأسف فقدنا الكثير من الناس في بلدنا – حوالي ٠٠٠ ١٣٠ شخص. كما فقدنا ثروة كبيرة. لقد فقدنا الوظائف والشركات الصغيرة والمتوسطة الحجم. وقد فقدنا الأمل؛ وخسر العديد من الأسر مدخراتها وأعمالها التجارية الصغيرة. ونشهد الآن فترة نمو وانتعاش. ولدينا هدف واحد فحسب – وهو إيجاد فرص العمل. وستسد تلك الوظائف الفجوات في كولومبيا. وستغلق الفجوات الإقليمية وتمكننا من تحقيق المساواة لأن السلام يجب أن يسير جنبا إلى جنب مع المساواة.

إن التقدم المحرز في تنفيذ سياسة السلام في إطار الشرعية هو نتيجة الإرادة السياسية لحكومتنا وإرادة جميع الأطراف التي دعمت عملية التنفيذ. إنه أيضا نتيجة لتصميم الشعب الكولومبي الذي يعمل كل يوم دعما لعملية التنفيذ الصارمة، بقيادة الرئيس إيفان دوكيه، مع تأييده للتقدم الذي أحرز بالفعل. ويجب أن يظل البلد بأسره على ثقة بأن المجتمع الدولي يدعمنا، ولا سيما فيما يتعلق بمبدأ المسؤولية المشتركة المطلوبة لمكافحة الاتجار بالمخدرات، الذي لا يزال يؤجج العنف في جميع أنحاء بلدنا.

وأشكر بصدق جميع الأعضاء على دعمهم وملاحظاتهم. وأشكر أيضا السيد كارلوس رويس ماسيو على عمله في كولومبيا.

رُفعت الجلسة الساعة ١٧/١٠.